وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم العلوم الإسلامية

ترجيحات الشيخ محمد الأمير المالكي من خلال شرحه على المجموع الفقهي

دراسة فقهية ـ كتاب الصلاة أنموذجا-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص الفقه المقارن وأصوله

إشراف الدكتورة: د. لدمية بن لسبط

إعداد الطالبان :

- إبراهيم الخليل علالي
- الحاج أحمد شونان

أعضاء لجنة المناقشة

د. عبد الرحمن مايدي..... رئيسا

د. لدمية بن لسبط ..... مقررا

د. الطيب بوفاتح ..... مناقشا

السنة الجامعية: 1446/1445هـ- 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – لأغواط
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية
اللجنة العلمية للقسم
الرقم: / ل ع ق ع ا/ 2024

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université Amar Télidji – Laghouat
Faculté des Sciences Humaines et Sociales
Département des Sciences Islamiques

وثيقة ايداع مذكرة الماستر تخصص الفقه المقارن وأصوله (ل.م.د)
2024 - 2023

يشهد الأستاذ المشرف: ...البشير بن لبيهي الرحمة...

أنه قد صحح وتابع مذكرة الطلبة الآتية أسمائهم:

1. ...عبد الحليم ابراهيم الخليل...
2. ...بشير تات الحاج أحمد...

السومة ب : ...شرح بداية المجتهد الأحبس المالكي من خلال شرحه على المجموع الفقهي دراسة فقهية = كتاب الإجارة انموذجا...

وقد وافق على ايداعها للمناقشة وعلى أنها مستوفاة لشروط المنهجية العلمية ؛ مذكرا الطلبة بالقرار الوزاري 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016

تاريخ الإيداع: 2024/06/...

توقيع المشرف بالموافقة على الايداع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جمادى 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: إبراهيم الخليل علالي الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم:.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209711384 والصادرة بتاريخ: 2023/10/25

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإسلامية قسم: العلوم الإسلامية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر ، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: ترجمة الشيخ محمد الأمير المالكي من خلال شرحه على المجموع المفهم لدرة غفيهة بحاب الملاك ٢ نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/26

إمضاء المعني

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: الحاج أحمد بتشونا الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 800770748 والصادرة بتاريخ 2016/04/25

المسجل بكلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية قسم العلوم الإسلامية .....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر ، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: توجيهات الشيخ الأمير محمد المالكي من خلال شرحه على المجموع الفقهي دراسة فقهية كتاب الصلاة أنموذجا .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 26/06/2024

إمضاء المعني

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكروعرفان

إن الشكرلله أولا على ما من به من النعم التي لا تحصى، وامتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم "مَن لا يشكُر النَّاسَ لا يشكُر اللَهَ" (رواه الترمذي)

لذا فنحن مدينون لأناس كثيرين مدوا لنا يد العون.

فلا يسعنا إلا أن نتقدم لهم بآيات الشكر اعترافا منا بجميل صنعهم...

راجين من الله العلي القدير أن يجزل لهم الثواب وأن يدخلهم الجنة بغير حساب ولا سابقة عذاب.

نخص منهم بالذكر أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الإسلامية جامعة الأغواط و السادة أعضاء لجنة المناقشة ممثلة في رئيسها الدكتور الطيب بوفاتح والأستاذ المناقش الدكتور عبدالرحمن مايدي والأستاذة المشرفة التي بذلت معنا واسع جهدها لإتمام هذا العمل بارك الله فيهم جميعا وجزاهم خير الجزاء

الإهداء

إلى اللذين أحسنا تربيتي وبذلا جهدا من أجل أن أشق طريق العلم والمعرفة:

إلى شيخي ووالدي: الذي أسأل الله أن يبارك لي في صحته وعافيته

إلى أمي الحنون: بارك الله لي في أنفاسها وألحاظها وشافاها وعافاها

إلى زوجتي: من اختارها الله لي رفيقة في دربي وسندا في حياتي بارك الله لي فيها

إلى سادتي ومشايخي أباء الروح : الذين أناروا دربي بالعلم وهذبوا نفسي المذنبة بسلوك العارفين .

إلى جميع إخوتي وأخواتي: فتح الله عليهم وأسعدهم في الدارين آمين.

إلى أصدقائي الأحباء إلى زملائي في الطلب إلى جميع إخواني من طلبة العلم ...

أخص بهم أخي العزيز السند والعضد الأستاذ آل سيد الشيخ الحاج الدين

إلى جميع هؤلاء، أهدي ثمرة جهدي، راجيا من الله أن يتقبله وأن يثيبنا عليه بمنه وكرمه آمين

إبراهيم الخليل علالي

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله ينبوعا الخيروالنصح والحنان

إلى مشايخنا وأساتذتنا الأجلاء

إلى الزوجة الكريمة رفيقة الدرب وأبنائي السعيد البوطي، أبو حامد الغزالي، الزبير، عبدالعزيز بوتفليقة وريحانتي خديجة بارك الله لي فيهم أجمعين

إلى شيخنا عباس علالي وحرمه المصون

إلى أستاذنا الكريم الشامخ سداس بمواقفه سندا وسترا وعضدا

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى جميع هؤلاء أقول :

يا من بذلتم لنا المعروف ذل لكم *** في القلب منا مكان مشرف عال

بيننا وبينكم ودّ تعـاهـده *** ربّ السمـاء بتكريم وإفضال

الحاج أحمد شونان

مقدّمـة

مقدّمة:

الحمد لله واهب مننه من شاء من عباده، ومعلي معالم الإسلام بما اختاره من أصفيائه، وجاعل الفقه في الدين شعار أتقيائه، والطالب من المؤمنين معرفة ما فرضه عليهم من شرائعه وأحكامه، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنجينا من سخطه وعذابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، صلاة دائمة بدوام أرضه وسمائه.

أما بعد: فإن أشرف العلوم وأعلاها وأوفقها وأوفاها علم الفقه والفتوى، فبه صلاح الدنيا والعقبى، فلا علم بعد العلم بالله وصفاته أشرف من علم الفقه، فهو المسمى بعلم الحلال والحرام، وعلم الشرائع والأحكام، له بعث الرسل وأنزل الكتب، إذ لا سبيل إلى معرفته بالعقل المحض دون معونة الشرع، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿269﴾﴾ [البقرة: 269]، حيث قيل في بعض وجوه التأويل: إن المراد بالحكمة: علم الفقه، قال ابن وهب: قال لي مالك – وذكر قول الله عز وجل في يحيى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿12﴾﴾ [مريم: 12]، وقوله في عيسى: ﴿ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ ﴾ **[الزخرف: 63]، وقوله:** ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [آل عمران: 48] ، وقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ [الأحزاب: 34]، قال مالك: "الحكمة في هذا كله طاعة الله والاتباع لها، والفقه في دين الله والعمل به".

ولذا كان التفقه في دين الله من أنفع المكاسب وأزكاها، لأن حوادث العباد مردودة إلى استنباط خواطر العلماء ومداركهم، مربوطة بإصابة ضمائر الفقهاء، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾[النساء: 83] وقد جاءت

الأدلة متضافرة في الحث على التفقه في دين الله ومعرفة أحكام شريعته، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿122﴾ ﴾ [التوبة: 122]

وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: "**ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين**"، قال أبو هريرة رضي الله عنه: "لأن أتفقه ساعة أحب إلى من أن أحيي ليلة أصليها حتى أصبح، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء دعامة، ودعامة الدين الفقه".

فمن شمر لتحصيله ذيله، واستغرق في ذلك نهاره وليله، فاز بالسعادة الآجلة والسيادة العاجلة، والأحاديث في أفضليته على سائر العلوم كثيرة، والدلائل عليها شهيرة، ويكفي في هذا المقام قوله ﷺ: "**من يرد الله به خيرا يفقه في الدين**".

ولذلك كان من دعاء رسول الله ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**".

ولما كان لهذا العلم تلكم الدرجة وهذه المنزلة، أولاه علماؤنا عناية كبيرة، وحرصوا على دراسته، وتدوين فروعه، ووضعوا القواعد والضوابط التي تجمع هذه الفُرُوع المتناثرة، وصنفوا في ذلك كتبا كثيرة ما بين مطولة ومختصرة، ومن جملة تلك المصنفات المختصرة والمفيدة التي كُتِبَ لها القبول والانتشار بين عامة المهتمين بالفقه المالكي هذا المتن المعروف بـ "مجموع الأمير".

الذي صنفه الإمام العلامة شيخ المالكية وخاتمة علماء المذهب الشيخ محمد بن محمد الأمير صاحب المصنفات والشُّرُوح المشهورة الذائعة الصيت في المذهب، فقد رأى رحمه الله أن يصنف "مجموعه الفقهي على منهج الإمام خليل في مختصره؛ لما سمع من شيخه علي العدوي – يرحمه الله – قوله: إن الاشتغال به – أي بمختصر خليل – أنفع من الاشتغال بالمدونة الآن"؛ فقال الأمير: "غير أن فيه – أي مختصر خليل – بعض فروع اعتمد

المتأخرون خلافها، وفصوص نصوص لا يجتاز نظر القاصر غلافها؛ أردتُ جمعه في مختصر واضح، وأضم إليه فروعا، جازما في كل ذلك بالراجح؛ فالأمير نَسَجَ مجموعه – ومختصره – على مِنْوَالِ مختصر خليل، وسماه: "المجموع"؛ لما حَوَاهُ مِنْ مضمون وخلاصة كتب وشروح متعددة في المذهب.

وقد جمع الْعَلامَةُ الأميرُ في "مجموعه" الأقوال المعتمدة في المذهب، وبيَّن فيها خلاصة ما انتهى إليه علماء المذهب من ترجيحات وتشهيرات في المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنصيص على ما خالف فيه المتأخرون بعض أحكام فروعه، مما استظهروه، أو رجحُوا خلافَه، مُعتمدا في ذلك على شروح المختصر وقد اجتمع العلماء لدرسه وتدريسه وشرحه، وحل ألفاظه المحررة، الجامعة".

هذا وقد نال المجموع رضا أستاذه وشيخه الشيخ علي العدوي الصعيدي؛ حتى إنه عندما كان يتوقف في موضع يقول: "هاتوا مختصر الأمير"، وهي مَنْقَبَةٌ شريفة، كما يقول الشيخ عبد الرحمن الجبرتي قَرِينُ الأمير.

والمجموع على صغر حجمه، ووجازة لفظه: جامع لمعظم المسائل، وغرر الفوائد، مع مزيد من الضبط والبيان؛ حتى قال فيه شارحه العلامة عبد الحافظ الصعيدي: " فَجَمَعَهُ في مختصر واضح، وضَم إليه فروعا، وجَزَمَ في الجميع بالراجح، وبالغ فيه بشدة التنقيح والتهذيب، وأتى فيه بكل قول موجز مُصِيبٍ، فَلَمْ ينسج ناسج على منواله، فهو كما قيل:

يُغنيه لسان حاله الفصيح عن تغال لسان القال فيه بالمديح"

وقد شرحه مصنفه الشيخ الأمير شرحًا نفيسا؛ وبهذا أصبح "مجموع الأمير وشرحه أصلا مهما من أصول المذهب المالكي التي جرى اعتمادها والتعويل عليها.

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تبعٌ من أهمية مسائل الترجيح الفقهي، فهو من المواضيع البالغة الأهمية، التي تكشف عن قدرة المذهب المالكي في ممارسة النقد الذاتي، وأنه مذهب لم

يتوقف عند حشد الروايات والأقوال في المدونات الفقهية دون تمييز، أو تمحيص لصحيحها من سقيمها، مما يوقع المقلد في حيرة، فيما يختاره لنفسه من هذه الآراء وما يدع.

وخلاصة القول في هذا، أن مكمن الأهمية في البحث تبرز في أمرين :

1–تسليط الضوء على الشيخ محمد الأمير المالكي في مغربنا العربي الذي اعتمد خليلا مرجعا في المذهب .

2 -دراسة الترجيحات الفقهية لأحد أبرز أئمة المذهب المالكي.

أسباب الاختيار:

ولما كان موضوع الترجيح الفقهي على هذه الدرجة من الأهمية، اتجه النظر إلى البحث في ثناياه متخذا من أبرز أئمته نموذجا للدراسة، ترجمة لحياته، وجمعا لفقهه، واستنباطا لمنهجه في الترجيح، ويمكن إجمال أسباب هذا الاختيار فيما يلي :

–الدراسات الفقهية المالكية، خاصة كتب المذهب، على رأسها المجموع الذي كان عمدة في الأزهر الشريف.

–مكانة الشيخ الأمير كفقيه مالكي قدم الكثير للمذهب المالكي.

–أهمية كتاب المجموع، حيث أنه جامع لمعظم المسائل، وغرر الفوائد.

أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

1-التعريف بالشيخ الأمير وكتابه المجموع وشرحه والحواشي عليه.

2-جمع ترجيحات الشيخ محمد الأمير من خلال شرحه على المجموع الفقهي في كتاب الصلاة.

3-المقارنة بين كتاب المجموع وشرحه ومختصر خليل وبعض شروحه.

إشكالية البحث:

إن تسليط الضوء على ترجيحات عالم جليل عاش بعد خليل نسج كتابه على منوال مختصره حيث ضم إليه فروعا جازما في كل ذلك بالراجح، يوقفنا على العديد من التساؤلات، قامت على مقتضاها إشكالية البحث وهي:

- ما هي أهم ترجيحات الشيخ محمد الأمير من خلال كتابه المجموع وشرحه في مسائل الصلاة؟

المنهج المتبع:

اقتضت طبيعة الموضوع أن نعتمد على المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع ما في كتاب المجموع وشرحه من مسائل فقهية في باب الصلاة زيادة على بعض الأبواب الأخرى في إطار منهج المقارن من خلال مقارنة بين المجموع ومختصر خليل، وأما المنهج الاستنباطي فيظهر أثره من خلال دراسة هذه الترجيحات والتمثيل لها.

الدراسات السابقة:

إن أي موضوع علمي لا يمكن أن ينطلق من فراغ، بل من الصعوبة بمكان أن يشق الإنسان غمار البحث العلمي على غير منوال سابق، فبقدر ما يستنير اللاحق بهدي السابق الذي حاز فضل السبق؛ يستلهم البحث رصانته وجدته التي لا تتم بجحود جهود المتقدمين، ولما عقدنا العزم على تناول موضوع يخص الشيخ محمد الأمير المالكي كان بعد مطالعتنا لكتابه " مجموع الأمير وشرحه " بدراسة وتحقيق وشرح الدكتور البارع حمدي عبدالمنعم شلبي العميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون فرع جامعة الأزهر فكان دليلنا للتعرف على شخصية الأمير و كتابه من خلال دراسته عليه، واعتمدنا أيضا على رسالته للماجستير المعنونة ب" الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي" والتي طبعت بدار البصائر 1436هـ ، فالدكتور حمدي شلبي كان متعلقا بالشيخ الأمير مبرزا لتراثه من خلال مؤلفاته وتحقيقاته.

منهجية البحث:

وحتى يسهل تناول أطراف الموضوع قد عولنا في معالجة مباحثه على الالتزام بالطريقة التالية:

1- اعتمدنا في نقل نصوص كتاب المجموع وشرحه على الطبعة التي حققها وأخرجها حمدي عبدالمنعم شلبي، مكتبة المشارق باعتبارها أفضل الطبعات تحقيقا ودراسة.

2- ترقيم الآيات القرآنية، مع الدلالة على مكانها في المصحف بما يوافق رواية ورش عن نافع.

3- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك بعزوها إلى المصادر التي أخرجتها.

4- توثيق النصوص والأقوال من المصادر المعتمد عليها.

5- قمنا بالترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في هذا البحث معتمدين على كتب الطبقات الخاصة."

6- قمنا بوضع عناوين مناسبة للمسائل الفقهية المدروسة.

7- وثقنا المصادر والمراجع المستخدمة في المتن عند أول ذكر لها في البحث كالآتي: اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب. التحقيق- إن وجد-، (الطبعة: رقمها؛ المكان: المطبعة أو الناشر، تاريخ النشر)، الجزء ورقمه/ الصفحة ورقمها.

8- لم نفرق بين المصدر والمرجع في توثيق الكتب الأكثر استخداماً في المتن، وأوردنا الكل في الهوامش بعبارة "المرجع نفسه".

9- طريقة عرض ودراسة المسائل التطبيقية كان كالآتي: بداية كان بتصوير المسألة المدروسة تخريجا من قول الشيخ خليل في المختصر الذي يعتبر أصلا للشيخ الأمير في كتابه المجموع، ثم نص الشيخ الأمير المالكي في المسألة من خلال مؤلفه "المجموع وشرحه" وتباين النقل عنه، من المجموع في غالب المسائل، مع إبقاء ترتيب المسائل حسب ترتيب

الكتاب، ثم سردنا أهم ما جاء في المذهب من أقوال العلماء، وبيان نسبتها إلى أصحابها، وفي نهاية كل مسألة أخذنا بالحكم الراجح.

10- قسمنا بحثنا إلى فصلين تحت كل فصل مبحثين وتحت كل مبحث أربعة مطالب،

الفصل الأول: ترجمة الأمير والتعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية وتحته مبحثان،

المبحث الأول: ترجمة للشيخ الأمير وتحته أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: التعريف بالأمير.

المطلب الثاني: شيوخ الأمير وقرناؤه وتلاميذه.

المطلب الثالث: المؤلفات الفقهية للأمير.

المطلب الرابع: المؤلفات غير الفقهية للأمير.

المبحث الثاني: التعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية وتحته أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: التعريف بالمجموع.

المطلب الثاني: التعريف بشرح المجموع.

المطلب الثالث: أقوال العلماء عن المجموع.

المطلب الرابع: التعريف بالشروح والحواشي على المجموع وشرحه.

الفصل الثاني: بيان ترجيحات الأمير مقارنةً بمختصر خليل

المبحث الأول: المقارنة بين المجموع وبين مختصر خليل وبيان ترجيحات الأمير. ويدرج تحته أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: الرأي الراجح بين الشيخ خليل، وبين الشيخ الأمير.

المطلب الثاني: فروع فقهية ذكرها الأمير في مجموعه لم ترد في مختصر خليل.

المطلب الثالث: مسائل خالف فيها الشيخ الأميرُ رَأْيَ الإمام خليل.

المطلب الرابع: ترجيحات الأمير في بعض مسائل الصلاة.

المبحث الثاني: الموازنة بين شرح المجموع وبعض شروح المختصر، له أربعة مطالب، المطلب الأول: مسائل تركها شُرَاحُ المختصر بلا ترجيح، ورَجّحَها الشيخ الأمير.

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الأمير ترجيحات بعض الشراح.

المطلب الثالث: أمورٌ وَقَعَتْ في بعض الشروح ونبه عليها الأمير.

المطلب الرابع: بعض الأقوال المرجوحة لغير شراح المختصر.

- الخاتمة:

صعوبات البحث:

أثناء دراسة هذا البحث واجهنا بعض الصعوبات نذكر أهمها:

- دقة وصعوبة عبارات الأمير في مجموعه يتطلب جهدا كبيرا وملكة فقهية لاستخراج المسائل وترجيحها.
- قلة المراجع الخاصة بالموضوع حيث أن الكثير من مؤلفات الأمير حبيسة الخزانات والمكتبات.

الفصـل الأوّل

ترجمة الأمير والتعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية

المبحث الأوّل: ترجمة الشيخ الأمير وبيان مؤلفاته الفقهية وغيرها

المطلب الأول: التعريف بالأمير[1]

الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه

أولا: اسمه:

قال الشيخ عبد الرحمن الجبرتي قرين الأمير: "هو الإمام الشهير؛ عالم عصره على الإطلاق؛ ووحيد دهره بلا شقاق؛ خاتمة المحققين؛ صاحب التحقيقات الرائقة؛ والتآليف العديدة الفائقة؛ شيخ شيوخ أهل العلم؛ المتفنن في العلوم كلها: نقليها وعقليها، وأدبيها، الأستاذ الشيخ: محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر بن عبدالعزيز بن محمد السنباوي، المالكي، الأزهري، الشهير بالأمير".

ثانيا: كنيته: أبو عبد الله، ويكنى: أبا محمد كذلك، نسبة إلى ابنه محمد، الشهير بالأمير الصغير.

ثالثا: لقبه.

"الأمير"؛ وذكر الشيخ سبب تلقبه بالأمير؛ فقال في مقدمة شرح المجموع: "سبب تلقبنا به أن جدي الأقرب أحمد ووالده عبد القادر، كانا ذوي إمارة حكم في بلاد الصعيد"[2]، وقد يكون هذا اللقب أطلق على أجداده أولا، ثم أطلق عليه، واشتهر به بعد ذلك.

وإذا أطلق لفظ "الأمير" أو "الأمير الكبير" أريد به شيخنا، أما إذا قيل "الأمير الصغير" فالمراد به: ابنه محمد.

الفرع الثاني: نسبه ومولده

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مكتبة المشارق (القاهرة) 2015م، ج1/ص187

أولا: نسبه:

ينسب الشيخ الأمير إلى البلدة التي بها ولد، وهي " سَنَبُو " إحدى بلاد محافظة أسيوط بصعيد مصر _ فيقال : السنباوي، وإن كان أصله من المغرب[1].

كما ينسب إلى الأزهر الشريف، حيث تعلم وعلم، فيقال: "الأزهري" وينسب كذلك إلى مذهبه، فيقال "المالكي".

ثانيا: مولده: أما تاريخ ولادته، فقد ذكره الشيخ في مقدمة شرحه لمجموعه بقوله : "ولدت يوم الأربعاء من ذي الحجة سنة أربع وخمسين ومائة وألف "1154" هـ ، على ما أخبرني به الوالدان "[2]، ويوافق هذا بالتاريخ الميلادي سنة "1742" م.

وفي بلدة "سنبو" كانت نشأته، حيث قضى فيها السنوات التسع الأولى من عمره، ثم ارتحل عنها إلى القاهرة، طلبا للعلوم الأزهرية[3].

الفرع الثالث: تحصيله للعلوم

أولا: حفظه للقرآن:

حفظ القرآن حفظا مباركا في بلدته على يدي والده الشيخ محمد بن أحمد الأمير الذي كان من أجلاء حملته الذين يتلونه حق تلاوته.

ثانيا: طلبه للعلم الشرعي:

---

[1] باسم عبد الرحمن البابلي، رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد الأمير الكبير المالكي 1233هـ دراسة وتحقيق، مجلة رفوف المجلد 6 العدد 1، 2018، ص 10.

[2] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، ج 4، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص 441.

[3] المرجع نفسه، ص 441.

ارتحل إلى القاهرة طالبا للعلوم الأزهرية ويحكم صلته بالقرآن الكريم حيث بدأ في تجويده على الشيخ محمد بن الحسن المنيّر، فقرأ عليه ثلاث ختمات من طريق: الشاطبية، والدرّة، والطيّبة.

حبب إليه طلب العلم، فحفظ "متن الآجرومية"، وحضر دروس أعيان عصره، واجتهد في التحصيل.

وبالنظر في ثبت الأمير الذي أثبت فيه شيوخه الذين تلقى عنهم، والعلوم التي أخذها عن هؤلاء وغيرهم، نجده قد تلقى وحصل العلوم الآتية:

أولا: من كتب الحديث الشريف والتفسير وعلم الكلام

أ- من كتب الحديث لشريف:

تلقى ودرس ما يربو على الخمسين كتابا، منها: الموطأ، والكتب الستة والمسانيد وشمائل الترمذي والجامع الكبير والصغير للسيوطي وبقية مؤلفاته، والأربعون النووية والمواهب اللدنية وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند الهداية للبرهان المرغيناني ومسند الطيالسي، والسيرة لابن إسحاق، وتهذيب ابن هشام، وصحيح الحافظ ابن حبان، وسنن الحافظ الدارقطني، والمستدرك للحاكم وسنن البيهقي.[1]

ولقى من المسلسلات ثمانية منها: المسلسل بالأولية، والمسلسل بالمصافحة، والمسلسل بالضيافة على الأسودين: التمر والماء، والمسلسل بيوم عاشوراء، وغيرها.

ب-من كتب التفسير:

من كتب التفسير تلقى سبعة عشر كتابا منها: تفسير الجلالين وتفسير القرطبي وتفسير ابن عطية، والزمخشري، والبيضاوي، والثعلبي، والواحدي وغيرها.

[1] حمدي عبدالمنعم شلبي، الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي، دار البصائر: ط 1، 1436هـ/2015م ص 27

وقدم الأمير ما يتعلق بالحديث الشريف، على كتب التفسير، لأن التفسير، وجميع العلوم الشرعية تستمد من حديث رسول الله ﷺ، وأخر علم الكلام، لأن التوحيد يستمد من تفسير كلام الله تعالى.

ج- علم الكلام:

فيرويه عن طريق الأشعري وتآليف أبي منصور الماتريد وتصانيف إمام الحرمين، والإمام سعد الدين التفتازاني، والإمام الفخر الرازي وغيرهم من أعلام الأمة.

ثانيا: من كتب الفقه وغيره من العلوم العقلية والنقلية

أ-في الفقه: لازم الأمير دروس شيخه الشيخ علي الصعيدي، في الفقه المالكي وغيره من كتب المنقول والمعقول ما يربو على عشرين سنة، حتى صار وارثه في معقوله ومنقوله[1].

كما درس الفقه الحنفي على الشيخ حسن الجبرتي[2]، ودرس الفقه الشافعي على الشيخ المنيّر، بالإضافة إلى مسند الإمام الشافعي.

ودرس الفقه الحنبلي على الشيخ مصطفى الشامي الحنبلي، ومسند الإمام أحمد. فبدراسته للمذاهب الأربعة كان فقه الأمير واسعا شاملا، وخاليا من التعصب المذهبي حيث ظهر ذلك واضحا في كثير من آرائه واختياراته الفقهية.

ثالثا: بقية العلوم الشرعية

تنقل الأمير بين روضات العلوم المختلفة التي كانت تدرس بالأزهر الشريف في أصول الفقه، واللغة وعلم النحو، وعلما المعاني والبيان وغير ذلك كما أنه تجاوز العلوم الأزهرية

[1] باسم عبد الرحمن البابلي، رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد الأمير الكبير المالكي 1233هـ دراسة وتحقيق، مرجع سابق، ص 11.

[2] محمود الجودي، الشيخ محمد الكبير أشهر فقهاء المالكية في عصر الاضطرابات السياسية، مرجع سابق.

فدرس علوما خارجة عن نطاقها، مثل علوم: الهيئة، والهندسة، والفلكيات، والأوفاق والحكمة وذلك على شيخه الشيخ حسن الجبرتي وتلميذه الشيخ محمد بن إسماعيل النفراوي المالكي[1].

درس الشيخ الأمير كتب الصوفية وطريقتهم على طريقة المشايخ في عصره فتلقى: "قوت القلوب " للإمام أبي طالب المكي، و"الرسالة" للإمام القشيري، و"إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، وبقية مؤلفاته، و"الفتوحات المكية " لابن عربي، وبقية مؤلفاته، و"الحكم" لابن عطاءالله السكندري.

لم يرتحل الأمير طلبا للعلم لأمرين: أحدهما: كونه بالأزهر الشريف منبع العلوم، ومصدر المعارف في العالم الإسلامي آنذاك، والآخر: لكون الابتعاث للخارج منعدما حينئذ.

لكنه لم يترك عالما شهيرا يمر بالأزهر، إلا أخذ عنه، واستجازه، كما فعل مع إمام المغرب الشيخ التاودي أثناء ذهابه لحج بيت الله الحرام، فحضر عليه "الموطأ" بتمامه، وأجازه الشيخ إجازة عامة وكذلك مع الشيخ محمد بن عبدالسلام الناصري المغربي، الذي بات بمنزل الأمير، وأجازه أيضا، حيث أن هذان الشيخان كانا سببا في شهرة شيخنا الأمير في بلاد المغرب.

برع الشيخ رحمه الله تعالى وأجاد في شتى العلوم، فكان الشيخ الأمير صاحب التآليف العديدة، والدروس المفيدة، في كل فن، من المعقول والمنقول والآداب، فله تآليف جمة في فنون كثيرة[2].

الفرع الرابع: عصر الشيخ محمد الأمير ومنزلته العلمية وأقوال العلماء فيه

أولا: عصر الشيخ محمد الأمير: شهد هذا العصر نهاية الأمراء المماليك، وبداية النهاية للحكم العثماني في مصر "923-1213"هـ، فقد ظلت البلاد تحت الحكم العثماني زهاء ثلاثة قرون،

[1] خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، الأعلام، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.، ص 71.

[2] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، مرجع سابق، ص 441.

ما عدا أربع سنوات "1183–1187"هـ، أعلن فيها علي بك الكبير استقلال مصر عن الدولة العثمانية.

ثم جاءت الحملة الفرنسية "1213هـ–1798م"، والتي كانت نقطة تحوّل في تاريخ البلاد، وأعقب ذلك حكم محمد علي باشا "1220"هـ بعد رحيل الفرنسيين عن مصر سنة "1217"هـ وقد ولاّه علماء الأزهر على مصر، وكان من بينهم الشيخ الأمير.

وقد اتسم العصر الذي عاش فيه الأمير بالآتي:

1– التقلب بين استقرار وأمان، وبين خوف واضطراب وحروب، وتبع ذلك الإنتاج العلمي للأمير بين ازدياد ونقصان، فكان في مراحل الاستقرار معينا لا ينضب، وقلما لا يجفّ، أما في أيام الاضطراب والثورات فكانت جهود الأمير تتّجه – مع مشايخ الأزهر– للدفاع عن الوطن وبث الشجاعة في مواطنيه.

2– الميل إلى تصعيب العبارة أحيانا للتدليل على رسوخ القدم في اللغة، وكان الأمير من هؤلاء، في بعض مؤلفاته، وعلى رأسها "مجموعه وشرحه"، وبالمقابل سلك بعضهم الأسلوب السهل، وجاءت بعض كتابات الأمير كذلك، كما في كتابه: "الكوكب المنير ".

3– علوم الفلك والميقات، وما إليها، لم تكن تدرّس بالأزهر، إلا بقدر الحاجة إليها في علم الفرائض، وقد تلقّى الأمير تلك العلوم، وتفوّق فيها بشهادة شيخه حسن الجبرتي.

ثانيا: منزلة الأمير العلمية وأقوال العلماء فيه [1]

1 – **المنزلة العلمية:** بلغ الشيخ الأمير منزلة علمية عالية وغالية، نتيجة لمهارته وعبقريته ونضجه المبكر، جعلته يتصدى لإلقاء الدروس، والتأليف، والجمع والتحقيق، وهو ما زال شابا، وفي حياة شيوخه.

[1] عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، المرجع نفسه، ج4/ص285.

وكتابه "المجموع خير دليل على هذه المنزلة"، وتدريسه في الأزهر الشريف حتى وقت قريب ولمع اسم الأمير، بين أسماء العلماء الأعلام، أمثال الشيوخ العدوي الصعيدي، والدردير، والجوهري، والملَّوي، وغيرهم، كما قال الجبرتي شاع ذكره في الآفاق، فوفد عليه الطلاب مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبِ للأخذ عنه[1]، ووردت عليه الأسئلة من السودان، وسافر إلى تركيا لإلقاء الدروس على علمائها، الذين استجازوه فأجازهم، بعد أن شهدوا بفضله، وكانت تأتيه الصلات من سلطان المغرب.

2 – **أقوال العلماء فيه:** لما كان نظام الإجازات العلمية متبعا في ذلك الوقت؛ فقد استجاز الشيخ الأمير كثيرًا من العلماء والمشايخ، فأجازوه، وقد أثبت الأمير كثيرا من هذه الإجازات في ثبته المشهور باسمه، والتي اعترف فيها شيوخه بأهليته للتصدر للعلوم، وأثنوا عليه بما هو أهله ومن هؤلاء وأقوالهم:

أ–شيخه الشيخ علي العدوي الصعيدي، والذي سبقت شهادته بفضل "المجموع"، بمقولته "هاتوا مختصر الأمير "، وقال في إجازته للأمير: "... وبعد؛ فإنه لما مَنَّ الله علينا بصحبة الشاب الأمجد اللوذعي الأحمد، الغواص على المعاني والدقائق، المبادر لفهم العلوم على وجهها والحقائق، المحصل في العلوم، والدارك لها بطرفيها المنطوق والمفهوم[2]..."

ب–كتب الشيخ علي بن العربي السقاط، في إجازته للأمير، ما نصه: "قد سمع مني الشاب النجيب الأصيل الحسيب، الفقيه، الجليل الزكي النبيه العالم العلامة المدرس الفهامة، ذو التآليف الجليلة العديدة، والتقاييد النفيسة المفيدة، والعقل الصائب الخطير، والفهم الثاقب الغزير".

ج– وقال **الشيخ حسن الجبرتي الحنفي،** في إجازته: "... وبعد؛ فقد أمرني من تجب له طاعتي فوق استطاعتي، حضرة الأوحد الأمجد المشمر لكل علم عن ساعد الجد، العلامة

[1] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، مرجع سابق، ص 442.

[2] محمد الأمير المالكي، ثبت الأمير الكبير، تحقيق: مصطفى أبو زيد، دار أصول الدين 2019م ص2-3

الشهير سيدي محمد الأمير ... أجزت حضرة عزيزنا المذكور بما يجوز لي، وعني روايته، كما أجازه مشايخنا العظام.. لا سيما بالفنون التي تتوقف عليها المواقف من: ... الهندسة، والهيئة، والحكمة، لكونه أهلا لذلك بل فوق ما هنالك...".

د-أما **شيخه أبو عبد الله محمد الحفني**، فقد كتب له: "... أما بعد، فقد أجزت المولى الفاضل، المجمل بفوائد الفواضل، والفضائل، سيدي محمد الأمير، نفعه الله ونفع به، ونظمه في سلك أهل قربه[1].

هـ-وسطر له **الشيخ أبو العباس أحمد الملوي** في إجازته له، قوله: ".. فقد أجزت الشيخ الفاضل، حاوي الكمالات والفواضل، الشيخ محمد الأمير المالكي، بما يجوز لي وعني روايته.

الفرع الخامس: أخلاقه وصفاته والمناصب التي تولاها الشيخ الأمير

أولا: أخلاق وصفات الشيخ الأمير

تتبين هذه الأخلاق وتلك الصفات، من أقوال قرنائه ومعاصريه، ومن عباراته هو في بداية بعض مؤلفاته، ومن نظمه أحيانا ومن عزوفه عن مناصب مهمة، فإلى إيجاز ذلك في بنود أربعة:

1 – من وصف قرنائه له يقول صديقه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: " كان – رحمه الله – رقيق القلب، لطيف المزاج، ينزعج طبعه من غير انزعاج يكاد الوهم يؤلمه، وسماع المنافر يوهنه ويسقمه"[2].

ويضيف عبد الرحمن الرافعي، فيقول: " واشتهر بجرأته وشجاعته وكان فصيحا متكلما، لا تأخذه في الحق لومة لائم، يُغلظ القول للبكوات المماليك، والولاة الأتراك".

---

1 https://elsnbawey.yoo7.com/t31-topic تم الدخول له يوم 2024/05/25 على الساعة 10:30 صباحا.

[2] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، المرجع سابق، ص 443.

كما كان شيخنا محبا للخير، ساعيا للإصلاح بين المتخاصمين، وظهر هذا في محاولاته الإصلاح بين أمراء المماليك وغيرهم".

2 – وكان رحمه الله تعالى من العلماء العاملين، المتواضعين، المتهمين أنفسهم بالتقصير، وهو ما يتبين من كلماته في بعض مؤلفاته حيث يقول:

- " أسير القصور والتقصير، من لا قول له ولا عمل ....."
- "صاحب البضاعة المزجاة، والخاطر الكسير مذعور ذنبه، راجي كرم ربه ....."
- ".. العاجز الفقير إلى الغني القدير".

1 – ومن نظم له:

يتضح إعراضه عن الدنيا، وزهده فيها، ورغبته في الآخرة، وسعيه لها، فيقول ناصحا وواعظا[1]:

دع الـــدنيا فلـــيس بهـــا ســـرور *** يـــتم ولا مـــن الأحـــزان تســـلم

ونفـــرض أنـــه قـــد تـــم فرضـــا *** فَغَـــم زَوَالِـــهِ أَمْـــرٌ محـــتم

فكن فيها غريبا ثم هيـئ *** إلـــى دار البقـــا مـــا فيـــه مغـــنم

وإن لا بُـــدَّ مِـــنْ لهـــو فَلَهُـــو *** بشـــيء نـــافع والله أعلـــم

أما عزوفه عن منصب شيخ الأزهر؛ فيدل على زهده في المناصب ولو رغب في مشيخة الأزهر لتولاها عن جدارة واستحقاق.

ثانيا: المناصب التي تولاها الشيخ الأمير

كان شيخنا معرضا عن المناصب، زاهدا فيها، لهذا كانت المناصب التي تولاها قليلة، وقد جاءت نتيجة طبيعية لمنزلة الشيخ العلمية، ومكانته بين قرنائه العلماء والمشايخ.

[1] محمد كامل الفقي، كتاب الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف، ص 115.

وكانت هذه المناصب القليلة، هي:

1- مشيخة السادة المالكية " سنة 1201هـ" بعد وفاة الشيخ الدردير، وظل الأمير في هذا المنصب حتى توفي رحمه الله تعالى "سنة 1232هـ"[1].

2- عضو بالديوان الخصوصي، والديوان العام، أيام الحملة الفرنسية، في عهد "نابليون"، ثم في الديوان الوطني، في عهد "مينو".

3- "ناظر الجامع الأزهر " من شهر رمضان "1220هـ"؛ ويروي الجبرتي ذلك بقوله: "إن أهل الأزهر تحزبوا حزبين، حزب مع الشيخ عبدالله الشرقاوي "شيخ الجامع الأزهر آنذاك، وحزب مع الشيخ محمد الأمير، وهم الأكثر عددا، وجعلوا الشيخ محمدا الأمير ناظرا على الجامع الأزهر،

4- وكتبوا له تقريرا بذلك من القاضي، وختم عليه المشايخ"[2].

وكان الشيخ الأمير أول من تولى هذا المنصب، حيث كان يتولاه أحد الأمراء المماليك، ثم أمست شاغرة منذ أيام الفرنسيين، ثم أصبحت تابعة لمشيخة الأزهر، وقام الأمير بدوره على أكمل وجه وأتم قيام، امتنع عن منصب " شيخ الأزهر " تورعا وزهْدًا، بعد خلوه بوفاة الشيخ الشرقاوي "سنة "1227هـ".

ودالت المناصب والزعامات، وزعامة الأمير العلمية والأدبية، لم تدل ونجمه ساطع لم يأفل.

الفرع السادس: وفاة الشيخ الأمير ودفنه

ظل الشيخ مُتَصَدِّرًا حلقات الدرس بالجامع الأزهر، يقبل علي الوافدون، ويأخذ عنه الراغبون في العلم، ويتخرج على يديه العلماء أمثال قرينه الشيخ الدسوقي، وتلاميذه المشايخ الصاوي، والعقباوي وحجازي العدوي، وغيرهم".

أولا: وفاة الشيخ الأمير

[1] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، مرجع سابق، ص 442.

[2] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، مرجع سابق، ص 442

وفي آخر حياته مرض الشيخ وتعلل، لكنه لم يترك حلقات العلم؛ حتى ضَعُفَتْ قُوَاهُ، وتَرَاختْ أَعْضاؤُهُ، حتى توفاه الله تعالى يوم الاثنين، عاشر ذي القعدة الحرام، سنة1232هـ، عن ثمانية وسبعين عاما مباركة، وقد طال بحمد الله عمره وحسن عمله[1].

وصلى عليه يرحمه الله – العلماء والمشايخ والطلاب، بالأزهر الشريف وكان له مشهد حافل، وموكب مهيب؛ حتى مثواه في قبره.

ثانيا: دفنه

ودفن – رحمه الله – بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي، بالقرب من عمارة السلطان قايتباي، في حوش الأمير"[2].

وكثر عليه الأسى والحزن، وما قيل في رثائه تمثلا:

- حلف الزمان ليأتين بمثله *** حنثت يمينك يا زمان فكفر.

رحم الله شيخنا الأمير، وجزاه ربه عن العلم والدين خير الجزاء.

المطلب الثاني: شيوخ الأمير وقرناؤه وتلاميذه:

الفرع الأول: شيوخ الأمير[3]

ذكر الشيخ الأمير في "ثبته" المسمى باسمه، عددا من شيوخه الذين أخذ عنهم، فقال: " هذه جملة من أسانيد أساتذة الأنام، مشايخ الإسلام الذين اجتمعنا بهم ولذنا بجنابهم لعل الله يكرمنا بهم، وينيلنا منالهم إنه جواد كريم رؤوف رحيم".

---

[1] عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، مرجع سابق، ص 443.

[2] وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، واخرون، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة "من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم"، مجلة الكمة، بريطانيا، ص 142

[3] محمد الأمير المالكي، ثبت الأمير الكبير، المرجع نفسه، ص131

وسأذكر – بإيجاز – هؤلاء الشيوخ حسب التسلسل الذي ذكرهم به الأمير، تاركا ما قاله الأمير عن كل منهم اختصارا للترجمة.

1–**الشيخ علي العدوي الصعيدي** "1112 – 1189هـ":

لازمه الأمير ما يزيد على عشرين سنة في كتب المعقول والمنقول.

ولد ببني عدي، محافظة أسيوط، بصعيد مصر، وقدم إلى مصر، ودرس بالأزهر، وغيره.

هو فقيه محدث أصولي متكلم منطقي.

أخذ عنه: الأمير والدردير والدسوقي تولى مشيخة السادة المالكية.

هو أول من خدمَ كُتب المذهب المالكي بالحواشي المهمة، ومن أهمها:

"حاشيته على شرح الخرشي على المختصر"، وغير ذلك.

–توفي يرحمه الله في العاشر من شهر رجب سنة "1189هـ"، ودفن بالبستان، بالقرافة. الكبرى، بمصر.

2 – الشيخ السيد محمد البليدي "1096 – 1176هـ " :

السيد محمد بن محمد بن محمد الحسيني التونسي المغربي، مفسر حكيم متكلم، بياني، نحوي أصولي فقيه[1].

لازم الفقه والحديث بالمسجد الحسيني، وراج أمره واشتهر ذكره.

أخذ عنه الأمير: الأربعين النووية، وقصة مولده ﷺ وغير ذلك.

توفي بمصر، في التاسع والعشرين من شهر رمضان "1176هـ".

3 – الشيخ أبو عبد الله محمد التاودي "1128 – 1207هـ"

شيخ المالكية في عصره، وإمام الجماعة بفاس بالمغرب.

[1] خير الدين الزركلي، الأعلام، ج7، مرجع سابق، ص 68.

ذاعت شهرته برحلته إلى مصر سنة "1181 هـ"، وقراءته " الموطأ" بالأزهر وحضره أكثر الموجودين، ومنهم الأمير وأجازه إجازة عامة له: "حاشية على شرح الزرقاني" و"أخرى على صحيح البخاري و"تعليق على صحيح مسلم".

4 – النور السقاط: " علي بن محمد العربي الفاسي المصري" "..... – 1183 هـ "

الشيخ العارف نورالدين أبو الحسن علي بن محمد العربي الفاسي المصري الشهير بالسقاط، المالكي.

ولد بفاس المغرب، وجاء إلى مصر قاصدا الحج، وجاور بمكة مدة، ثم عاد إلى مصر، وتوفي بها يرحمه الله. [1] فقيه، متكلم، ناظم.

حضر عليه الأمير الموطأ بتمامه، والبخاري من باب الجنائز لآخره وجملة كبيرة من أول صحيح مسلم وأجازه. له منظومة في "التوحيد" شرحها الأمير.

5 – الشيخ حسن الجبرتي " 1110 هـ – 1188 هـ"

الشيخ حسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن، الزيلعي، الجبرتي الحنفي فقيه عالم في الفلك والرياضيات وأخذ عنه الأمير: الهندسة والهيئة والميقات والأوفاق، وأجازه.[2]

من تآليفه: "نزهة العينين في زكاة المعدنين"، و"رسالة في المواقيت"، وغيرهما.

6– الشيخ يوسف بن سالم بن أحمد الحفني "... – 1178هـ":

يوسف بن سالم بن أحمد الحفني من محافظة الشرقية، بمصر. فقيه شافعي، من مؤلفاته: حاشية على "الأشموني – في النحو".

حضر عليه الأمير في "شرح ملا حنفي على آداب البحث للعضد" وغير ذلك، وأجازه.

---

[1] حسن الجبرتي، عجائب الاثار، ج1، مرجع سابق، ص 383.

[2] محمود شاكر أبو فهر، جمهرة مقالات محمود شاكر، جمع: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003، ص 213.

7 – الشيخ محمد الحفني "1101 هـ – 1181هـ" :

أبو عبد الله بدرالدين محمد بن سالم بن أحمد الحفني، أو الحفناوي فقيه شافعي محدث نحوي رياضي، حضره الأمير في مجالس من الجامع الصغير ومتن الشمائل للترمذي، وأجازه، تعلم في الأزهر، ودرس فيه، وتولى مشيخته سنة "1171هـ".

له: "الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية"، و"حاشية على شرح الأشموني"، وأخرى على الجامع الصغير للسيوطي".[1]

8 – الشيخ أحمد الجوهري الكبير "1096 هـ – 1182هـ" :

شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن الحسن بن عبد الكريم بن محمد بن يوسف بن كريم الدين الكريمي الخالدي الشافعي الأزهري ولد بمصر وأفتى بالأزهر نحو ستين سنة. من مؤلفاته: "منقذَةِ العَبِيدِ مِنْ رِبقَة التقليد"، في التوحيد.[2]

حضره الأمير في شرح الشيخ عبد السلام على الجوهرة، وسمع من الحديث المسلسل بالأولية.. وأجازه.

9 – الشيخ أحمد الملّوي "1088هـ – 1181هـ":

شيخ الشيوخ أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر المجيري الملّوي الشافعي، الأزهري ألحق الأحفاد بالأجداد، لعمره الطويل المبارك. [3]

---

[1] موقع تراجم عبر التاريخ، على الموقع https://pearls.yoo7.com/t2398-topic تم الدخول له يوم 2024/05/25 على الساعة 10:39 صباحا.

[2] موقع تراجم عبر التاريخ، على الموقع https://tarajm.com/people/67637 تم الدخول له يوم 2024/05/25 على الساعة 10:45 صباحا.

[3] عبد العظيم المسلم، تراجم أعيان علماء المنوفية عبر القرون الهجرية، الكتاب العربي، مصر، 2011، ص 45.

رحل إلى الحرمين الشريفين سنة 1122 هـ وسمع من علمائهما، وعاد إلى مصر فكان إمام وقته المشار إليه في حل المشكلات المعول عليه في المعقولات والمنقولات له مؤلفات كثيرة، منها: "شرحان على متن: السلم – في المنطق"، وآخران على السمرقندية – في البلاغة".

مرض مدة ثلاثين سنة، لكنه كان ممتع الحواس، وأخذ عنه الأمير وهو مقعد.

10 – الشيخ عطية الله الأجهوري "..... – 1190 هـ " .

عطية الله بن عطية الأجهوري، الشافعي، البرهاني، عالم فقيه فاضل، مشارك في الحديث وأصوله، والمنطق، والتفسير والنحو وغيرها.

كان رحمه الله كفيف البصر، فقال عنه الأمير تأدبا ": البصير بقلبه.

حضرته في المختصر لسعد الدين التفتازاني، على تلخيص المفتاح " في البلاغة "، وفي تفسير الجلالين ... وفي شرح سيدي محمد الزرقاني، على "البيقونية"، في علم مصطلح الحديث.

له: كتاب الكوكبين النيرين في حل ألفاظ الجلالين"، و"إرشاد الرحمن الأسباب النزول"، و"النسخ والمتشابه"، و"تجويد القرآن"، وغير ذلك.

قال الدكتور حمدي عبد المنعم شلبي: واقتصر شيخنا الأمير على ذكر هؤلاء العشرة الكرام، وقال: " وإن كان لنا غيرهم مشايخ عظام، عمدة فخام، لكن غالب أسانيدهم لا تخرج عن الأخذ عمن ذكرنا؛ فأردنا علو الإسناد، وتقريب المراد[1]".

الفرع الثاني: قرناء الشيخ الأمير:

أوجز أيضا الحديث عنهم، محيلا على كتب التراجم لكل منهم، وأبدأ بأقربهم إليه، وهم:

1- **الشيخ الدردير** "1128" – 1201هـ" شيخ أهل الإسلام، وبركة الأنام، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهري، الخلوتي، الشهير بالدردير[1].

[1] حمدي عبد المنعم شلبي، الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، 1983، ص 45.

تولى مشيخة الطريقة الخلوتية ومشيخة السادة المالكية بعد وفاة شيخه على العدوي الصعيدي، ومشيخة رواق الصعايدة وناظر وقفهم. أخذ عنه جماعة، منهم الشيخ الدسوقي، والشيخ الصاوي.

له: "الشرح الكبير لمختصر خليل"، و"مختصر: أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك"، مع شرحه الصغير وغير ذلك.

توفي عن ثلاث وسبعين سنة، رحمه الله، ودفن بزاويته المعروفة باسمه وبالشارع المسمى باسمه كذلك، بمنطقة الكعكيين، بالقرب من جامع الأزهر.

2- الشيخ الدسوقي "....- 1230 هـ.

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد عرفة، الدسوقي، الأزهري، نسبته إلى دسوق بمحافظة كفر الشيخ، بمصر[2].

حضر إلى مصر، وحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن الشيخ علي العدوي الصعيدي. كان فريدا في تسهيل المعاني، كما في حاشية المسماة باسمه، على الشرح الكبير للدردير، والتي أشار فيها إلى "مجموع الأمير".

توفى – رحمه الله – في ربيع الأول 1230 هـ وصليَ عليه بالأزهر في مشهد حافل، ودفن بتربة المجاورين.

3- الشيخ الجدّاوي " 1128هـ – 1202هـ":

حسن بن غالب الجداوي، الأزهري المالكي، نسبته إلى "الجدية "، قرب رشيد، محافظة البحيرة، بمصر، كان أهل بلدته يؤخرون قضاياهم لحين وصوله إليهم، ولا يثقون إلا بقوله.

له "شرح البيقونية" في مصطلح الحديث، وشرح منظومة له في المواريث".

---

[1] المرجع نفسه، ج 2، ص 76.

[2] الزركلي، الاعلام، ج6، مرجع سابق، ص 17.

4- الشيخ الخربتاوي "... - 1207هـ ":

أبو عبد الله محمد بن داود بن سليمان بن أحمد بن أحمد بن محمد بن خضر[1]، الخربتاوي، المالكي الأزهري، نسبته إلى "خربتا" من مركز كوم حمادة محافظة البحيرة مصر.

أخذ عن الشيخ علي العدوي، وكانت له سليقة جيدة في النظم والنثر ومحبة في آل البيت، وله فيهم مدائح كثيرة.

له "المواهب العلية من رب البرية، لحل ألفاظ الأجرومية"، و"الحاشية المرضية على ابن تركي "، في فقه المالكية.

5- الشيخ أحمد بن موسى البيَلي " 1141 - 1213هـ" :

أبو العباس أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد البيلي، العدوي، المالك الأزهري، مولده بني عدي، بصعيد مصر، وقدم للأزهر، ولازم الشيخ علي العدوي[2].

تصدر للتدريس، وأفاد وأجاد، وتولى مشيخة رواق الصعايدة بعد وفاة الشيخ الدردير. له: "فائدة الورد في الكلام على أما بعد"، و"منظومة في همزة الوصل"، و"تذكر الإخوان في النحو".

6 - الشيخ صالح السباعي "1154" - 1221هـ ":

صالح بن محمد بن صالح السباعي، ولد ببني عدي، محافظة أسيوط. قدم الأزهر، ولازم الشيخ على الصعيدي، وأخذ الخلوتية عن الشيخ الحفني، وأتمها على الشيخ الدردير، وكان خليفته من بعده بزاويته.

له: "شرح الفتوحات المكية"، و"شرح حكم ابن عطاء الله السكندري" وشرح على منظومة أسماء الله الحسنى، للشيخ الدردير".

---

[1] مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، مرجع سابق، ص 518.

[2] محمد نووي بن عمر بن عربي الشافعي الجاوي، متن قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث، تحقيق: محمد يوسف ادريس، دار الزرقاء، الأردن، 2008، ص 112.

مولده في سنة مولد الأمير، وتوفي قبله بأحد عشر عاما، ودفن بزاوية – شيخه الدردير، رحمهما الله تعالى.

7- الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبادة بن بري، العدوي، المالكي "..... "1193هـ

ولد ببني عدي، وقدم إلى مصر، ولازم الشيخ علي الصعيدي، وانتسب إليه حسا ومعنى. له: "حاشية على شذور الذهب"[1]، وأخرى على "شرح الخرشي على المختصر"

8 – الشيخ عبد الرحمن البناني ..... – 1198 هـ " .

أبو زيد عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي، قدم إلى مصر وجاور بالأزهر وأخذ عن الشيخين على العدوي ويوسف الحفني، مهر في المعقول، وقرأ العلوم برواق المغاربة، وتولى مشيخته مرارا.. فقيه، أصولي، له: "حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع"[2]، في أصول الفقه، لم يتزوج، وظل مواظبا على التدريس، ونفع الطلبة، يرحمه الله.

9 – **الشيخ عبد الله الشرقاوي** "1150" – 1227هـ

عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي، الأزهري، نسبته إلى محافظة الشرقية بمصر. فقيه شافعي، تولى مشيخة الأزهر سنة 1208هـ، له "التحفة البهية في طبقات الشافعية"، و"فتح المبدي، بشرح مختصر الزبيدي"، في الحديث، على مختصر صحيح البخاري.

10- **السيد عمر مكرم** ..... – 1237 هـ " :

عمر مكرم بن حسين السيوطي، زعيم شعبي مصري، شريف النسب تولى نقابة الأشراف سنة 1208هـ، قاد الثورات ضد الفرنسيين بالقاهرة – نفاه محمد علي باشا إلى دمياط، ثم انتقل إلى طنطا، وتوفي بها، يرحمه الله تعالى.

11-**الشيخ عبد الرحمن بن الحسن بن إبراهيم الجبرتي** "1167" – 1237هـ"

---

[1] خير الدين الزركلي، الاعلام، ج6، مرجع سابق، ص 182.

[2] عبد الرحمن بن جاد الله، حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، 2018، ص 20.

عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مؤرخ مصر، ومدون وقائعها، وسير رجالها في عصره، تعلم في الأزهر وجعله "نابليون" حين احتلال مصر من كتبة الديوان: تولى إفتاء الحنفية في عهد محمد علي باشا[1].

صاحب كتاب " عجائب الآثار في التراجم والأخبار. هذا ونكتفي بذكر هؤلاء المشايخ الكرام، من قرناء الشيخ الأمير. وإن كان هناك غيرهم، يجدهم المتتبع لعجائب الآثار، للجبرتي، في الجزأين الثاني والثالث، وبعض الرابع، يرحمهم الله تعالى جميعا.

الفرع الثالث: تلاميذ الأمير

1-محمد الأمير الصغير .... – حوالي 1246هـ"

أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن أحمد السنباوي، الأزهري المعروف بالأمير

الصغير، فقيه، محدّث، مشارك في بعض العلوم. أخذ عن والده الأمير الكبير"، وأخذ عنه علماء، منهم الشيخ محمد عليش، صاحب الشروح والحواشي على المجموع: تولى مشيخة السادة المالكية بعد وفاة والده، من مؤلفاته: "مسلسل عاشوراء"، و"التحفة السنية في الكلام على مولد خير البرية" [2]

2-الشيخ أحمد الصاوي "1175 – 1241هـ ":

أبو العباس أحمد بن محمد الصاوي المالكي الخلوتي نسبته إلى "صاء الحجر" بمحافظة الغربية، بمصر. أخذ عن الأئمة الأعلام الدردير، والأمير الكبير، والدسوقي، له: "حاشية على تفسير الجلالين"، و"شرح على منظومة الدردير الأسماء الله الحسنى"، و"حاشية على الشرح الصغير للدردير" سماها: "بلغة السالك لأقرب المسالك".[3]

---

[1] خير الدين الزركلي، الاعلام، ج3، مرجع سابق، ص 304.

[2] عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار احياء التراث العربي ،بيروت، ج11، ص 193.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص 111.

3-الشيخ عبد الله العدوي القاضي "1181 – 1257هـ" :

أبو محمد عبد الله العدوي الشهير بالقاضي، فقيه مالكي، من تلاميذ الشيخ الأمير، كانت له دراية تامة بلغة العرب، وأشعارهم وأساليب كلامهم.

4- الشيخ مصطفى البناني ..... – بعد 1237هـ" :

الشيخ مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني المصري أديب، أخذ عن الشيخ الأمير، والشيخ محمد الصبان له: "القول النضير في مؤلفات العلامة الأمير"، و"حاشية على مختصر السعد على التلخيص، في المعاني والبيان"، وسماها "التجريد".

5-أبو العباس أحمد بن عبد الكريم بن محمد الأمير الصغير ".... – **1283هـ** "

أخذ عن جده الشيخ محمد الأمير الكبير، وغيره، وكان من أعلام العلماء الأئمة الفضلاء.

6-الشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار " **1180 – 1250هـ** ":

فقيه مالكي، من علماء مصر، أصله من المغرب، وأقام زمنا في دمشق تولى إنشاء جريدة الوقائع المصرية "[1]، وتولى مشيخة الأزهر سنة 1246هـ وكان الشيخ السادس عشر للأزهر، وبقي في منصبه حتى توفاه الله تعالى.

المطلب الثالث: المؤلفات الفقهية

تمثل هذه التآليف أهم آثار الشيخ الأمير في الفقه المالكي، حيث درس الأمير مذهبه – المالكي – دراسة عميقة، فقد جاءت مؤلفاته الفقهية غنية بالأقوال المختلفة، مظهرة للقول الراجح في مذهبه، معرجة أحيانا على المذاهب الموافقة للمالكية، أو المخالفة لهم، ملتزما – أي الأمير – أدب العلماء في تلك المخالفات. ولما كانت سمة العصر الذي عاش فيه الأمير، من

[1] حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، ص 35.

حيث التأليف هي: الشروح والحواشي، فإن جل مؤلفاته جاءت منوعة بين هذه وتلك، وجاء بعضها متنا أو مختصرا، كمجموعه الشهير باسمه.

الفرع الأول: متون الأمير

1- مجموع الأمير: وكانت بداية تأليفه سنة "1174هـ" وانتهى من تأليفه سنة "1176هـ .

2- مناسك الحج - مناسك الأمير: هو كتيب بديع، بدأه - بعد البسملة والحمدلة - بذكر معنى الميقات ونوعيه: "الزماني والمكاني"، ثم ثنى بذكر معنى الإحرام والتلبية واستطرد في الحديث عن المناسك؛ حتى تكلم عن زيارة المصطفى، ثم ما يندب فعله مع الحاج عند عودته. والكتيب صغير في حجمه فعدد ورقاته " 22 " اثنين وعشرين، بعدد ثلاثة عشر سطرا، وفي كل سطر خمس كلمات، وهي النسخة المخطوطة بمكتبة الأزهر وتوجد نسخ مطبوعة بدار الكتب المصرية"[1].

3-فتاوى الشيخ الأمير:

وهو كتاب يضم مجموعة فتاوى، عبارة عن أسئلة فقهية وأجوبتها، ولعل هذا ما سماه الشيخ البناني: "رسالة في أجوبة عن أسئلة فقهية أتت إليه من الجهة القبلية. أول سؤال فيمن باع نصف دابة والثمن من أولادها، وأسئلة عن الطلاق وألفاظه، وأخرى في التوحيد، وسؤال عن معنى: "واحد لا من قلة"، وسؤال عن النُّورِ المُحَمَّدِي. وتنتهي الأسئلة وأجوبتها بنهاية الورقة الثانية والخمسين، أي بعد مائة وأربع صفحات.

4- " الكوكب المنير " أو: "تحفة المُرِيدِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ العَبِيدِ:

وهو مختصر في العبادات، والمعاملات حتى باب البيوع"، تحدث في أوله عن وحدانية الله تعالى، والإيمان بالغيبيات، وبشفاعة النبي (ﷺ) وتكلم عن الأنبياء والصحابة والتابعين، ثم بدأ

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 64.

بعد ذلك بالعبادات، وتعرض لأوقات الصلاة وسار مع الأبواب الفقهية حتى انتهى إلى باب البيوع".

والكتاب أسلوبه واضح، وعباراته مختصرة سهلة، بخلاف عبارات "المجموع"؛ فالكتابان يبرزان قدرة الشيخ الأمير على الكتابة بالأسلوبين: السهل الواضح، والعميق الذي يحتاج من القارئ والمتفقه إلى سبر غوره، وتوجد نسخ مطبوعة بمكتبة الأزهر، وبدار الكتب المصرية".

- **الفرع الثاني: شروحه**

1 – شرح الأمير على المبحث الأخير لمختصر خليل: وهو شرح على المبحث الخاص للوصايا والفرائض، وقد وافق تأليفه سنة 1178هـ –ويقع الشرح والمتن في ستة عشرة ورقة نسخة مخطوطة.

2– شرح الأمير على منظومة بهرام[1]: وذلك في المسائل التي لا يُعذر بالجهل فيها أحد، والمنظومة "45 بيتًا"، وأولها:

ثلاثُونَ لا عُذْرَ بِجَهْل يُرَى بِهَا *** وَزِدْهَا مِنَ الأَعْدَادِ عَشْراً لتكْمُلا

فَأَولهَا بِكْرٌ تَقُولُ لِعَاقِدِ *** جَهلْت بِأَنَّ الصَّمْتَ كَالنُّطْقِ مِقْوَلا.

وكان الإمام خليل قد ذكر هذه المسائل من قبل، في كتابه "التوضيح «ثم نظمها بهرام، وربط الأمير في شرحه بين المنثور والمنظوم. وتم تأليف هذا الشرح سنة " 1183هـ"، ويقع في نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر، وأخرى بدار الكتب المصرية"، وقد تم طبعه سنة 1358هـ – 1939م، بالمطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، وقدم له وحققه الشيخ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي.

[1] بهرام بن عبدالله بن عبدالعزيز بن عمر بن عوض الدميري المالكي نسبة إلى دميرة قرب دمياط مصر.(ت: 805هـ)

3- الإكليل: هو شرح لطيف على مختصر خليل، مزج فيه بين الشرح والمتن، امتزاج الروح بالجسد، كما قال "، وبين فيه الراجح من الأقوال، وتم الانتهاء من تأليفه سنة "1187هـ"، وهو مطبوع "[1].

الفرع الثالث: الحواشي

1-حاشية الأمير على الجواهر الزكية:

وهي حاشية على "شرح ابن تركي المسمى الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية « سار الأمير فيها – بعد الحديث عن البسملة – مع أبواب العبادات، لينتهي بباب الحج والعمرة، والنسخة مطبوعة مرتين، وتوجد نسخ بمكتبة الأزهر، وبدار الكتب المصرية.

2-الفيض الرباني على شرح الزرقاني وهو حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني "1020 – 1099هـ على متن العزية".

وقد نوه الأمير في أولها بفضل طلب العلم، وتحدث عن الإمام مالك، ثم ذكر أن شرح الشيخ عبد الباقي على "العزية" من ألطف كتب المذهب، وشرع في وضع تقييداته وتعليقاته، والنسخة مخطوطة، وعدد أوراقها " 78 ورقة "، وقد وافق كمال تأليفها في شهر رمضان سنة "1190هـ " [2].

3-البَدْرُ الْمُنير:

هو حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني – أيضا – على "مختصر خليل، ابتدأها الأمير بالحديث عن البسملة، باعتبار أن ذلك من موضوع الفقه، ثم مضى مع الشرح واضعا تقييداته، متأثرا بمشايخ الشيخ علي العدوي، والشيخ السيد البليدي، وبغيرهما.

---

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 62.

[2] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، المرجع نفسه، ص 63.

والنسخة مخطوطة في مجلدين: الأول يضم جزءين، أولهما حتى ورقة "313" بنهاية "باب الحج"، وثانيهما من ورقة "314" إلى "505" نهاية "باب" الرضاع"، أما المجلد الثاني فيحتوي على الجزء الثالث من أول "باب البيوع " إلى نهاية " باب الفرائض" "ورقة "704"، وقد فرغ الأمير من تأليف الحاشية سنة 1200هـ.

4-ضوء الشموع على المجموع: وهي حاشية الأمير على مجموعه وشرحه معا.

5-منتهى المآرب على كِفَايَةِ الطَّالِبِ:

وهو حاشية للأمير على شرح الشيخ أبي الحسن المالكي، على "رسالة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني"، وشرح أبي الحسن يُسمى: كفاية الطالب الرباني" والحاشية مخطوطة بمكتبة الأزهر الشريف، وتقع في مائتين وثمانين ورقة هذا وقد خُتمت المؤلفات الفقهية بـ "منتهى المآرب"، ولعل في ذل تفاؤلا بتحقيق مأربنا في إتمام هذه المذكرة.

المطلب الرابع: المؤلفات غير الفقهية[1]

حيث تنقل الأمير بين رياض العلوم الأزهرية الوارفة الظلال؛ بل وشرب من ينابيع غيرها من العلوم، فقد جاءت مؤلفاته في هذه وتلك حافلة بكل هذه العلوم. ونرتب هذه المؤلفات هنا بحسب أولوية العلوم الشرعية، ثم نتبعها بغيرها من الفنون.

الفرع الأول: في التفسير وعلوم القرآن وفي الحديث وعلومه

أولا: في التفسير وعلوم القرآن:

1-انشراحُ الصَّدْرِ في بيان ليلة القدر:

وهو تفسير السورة القدر، وذكر ما قيل في المفاضلة بين ليلة القدر وبين ليلة الإسراء، ويقع التفسير في ست عشرة صفحة، وعدد سطور الصفحات واحد وعشرون، وهو مخطوط.

2-تفسير الْمُعَوّذَتَيْنِ:

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق، ج1/ص58.

وهو تفسير للسورتين، حمله عليه – مع قصد التبرك – ختمه كتاب الأزهرية في النحو"، وذلك أن ختم القرآن بسورة الناس إشارة حسنة، كأنه قيل: ما أنزلناه كاف؛ فلا تطلب بعده شيئًا.[1] وذكر ما قيل من أن عدد حروف السورة غير المكرر اثنان وعشرين حرفا، وكذا عدد حروف الفاتحة، وذلك بعدد السنين التي أنزل فيها القرآن الكريم. والنسخة مخطوطة، وتقع في ست عشرة صفحة.

3–حُسْنُ الذِّكْرَى في شأن الإِسْرَاء:

تفسير لسورة الإسراء، مبينا سبب النزول، وافتتاحها بالتسبيح، الذي يؤتى به في العجائب، والنسخة الموجودة بدار الكتب المصرية، مكتوب عليها "معراج الأمير" وفي فهرست حرف " الحاء " مكتوب العنوان أعلاه، ونسبت للأمير الصغير، والصحيح أنها للأمير الكبير؛ حيث ذكرها تلميذه البناني في "القول النضير"، وهو أصدق في هذا .

4–رسالتان في حُكْمِ اللَّحْنِ في القرآن العظيم: ذكرهما البناني في كتابه "ص" "232".

5– رسالة في قوله تعالى: ﴿وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: 35]، وقوله سبحانه: ﴿**فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا**﴾ [الأعراف: 19]. وتحدث الأمير عن: عدم ذكر كلمة "رغدا" في الآية الثانية، والتعبير في الأولى بالواو، وفي الثانية بالفاء، وأقوال الشيوخ في تفسيراتهم، ثم علق على كلامهم، وذكر رأيه بعدهم. والنسخة مخطوطة بدار الكتب.[2]

ثانيا – في الحديث وعلومه:

- **ثبت الأمير:** هو فهرسة حافلة بشيوخ الأمير الذين أخذ عنهم، والأسانيد الشرعية للعلوم

[1] المرجع نفسه، ج1/ ص: 151

[2] خير الدين الزركلي، الاعلام، ج3، مرجع سابق، ص 420.

التي تلقاها بادئًا بالقرآن الكريم تلقيا وتجويدًا، ومثنيا بكتب الحديث والسنة، وخاتما بذكر كتب الصوفية وطريقتهم. والثبت مطبوع، ويقع في أربعين صفحة [1]".

– رسالة في حديث: " **لو عَاشَ إِبْرَاهِيمُ لكان نَبِيًّا** [2]": مخطوط ضمن ثلاث رسائل، في أسئلة أجاب عنها العلامة الأمير، وهذه أول الرسائل، والثانية رقم "5" في التفسير، والثالثة رقم "6" فيه أيضًا. وأشار الشيخ إلى أن الحديث لا ينافي أنه خاتم الأنبياء؛ بل هو إشارة لتحقيقه، فإن "لو" حرف امتناع لامتناع ... إلخ .

– شرح العلامة الأمير على "غرامي صحيح": وهو شرح بدأه الشيخ – بعد المقدمة – بذكر فوائد، منها: التعريف بالناظم، وما اشتملت عليه القصيدة من "تورية"، وتحدث عن العشق، وقال: "وأعلم بأن العشق ليس فنا مدونا ولا عن شيخ يتلقن العشق". بل هو بالوجدان، أو صحيح الذوق والعرفان، وذكر قول أهل الطب عن العشق، ثم أخذ في شرح القصيدة، ومطلعها:

غرامي "صَحِيحٌ" والرَّجا فِيكَ "مُعْضِلُ" * وحُزْنِي ودَمْعِي "مُرْسَلٌ" و "مُسَلْسَل"** [3]

وذكر أن في البيت أربعة مباحث حَدِيثِيَّة: الأول: "الصحيح"، الثاني: "المعضل"، الثالث: "المرسل"، الرابع: "المسلسل".

والشرح مخطوط، ويوجد بدار الكتب، ويقع في"اثنتين وثلاثين صفحة ".

الفرع الثاني: في علم الكلام التصوف.

أولا: في علم الكلام " التوحيد ":

---

[1] حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ص 15.

[2] رواه السخاوي في المقاصد الحسنة، دار الكتاب العربي –بيروت-، ط1: 1405هـ كتاب الفضائل ، رقم الحديث 1355 ص770.

[3] أبو بكر بن فرج الإشبيلي، شرح منظومة غرامي صحيح في مصطلح الحديث، المكتب الإسلامي لإحياء التراث 2004، ص1

1-حاشية الأمير على إتحاف المريد:

حاشية على شرح الشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، المالكي، المُسَمَّى: "إتحاف المريد بجوهرة التوحيد"، على منظومة والده الشيخ إبراهيم اللقاني المالكي، المسماة: "جوهرة التوحيد".[1] وتقع الحاشية مع شرح المنظومة في "251" صفحة " مطبوعة، وقد أتم الشيخ تأليفها ليلة الخميس 22 من شهر ربيع الأول سنة 1185هـ.

2-سؤال في الفراغ المتوهم، وجوابه، للعلامة الأمير:

وهو إجابة عن سؤال حول: الفراغ المتوهم الذي هو ظرف للهواء والأجسام حادث؟ أم أزلي؟ وما حقيقة الحدوث؟ وماذا يترتب على اعتقاد الأزلية والحدوث؟ والله سبحانه منزه عن حلوله في الفراغ؛ لأنه سبحانه ليس بجوهر ولا بجسم. والنسخة مخطوطة بدار الكتب، ولم يذكرها البناني؛ فيكون التأليف بعد سنة 1219هـ.

3-شرح الأمير على منظومة السقاط:

شرح على منظومة شيخه النور السقاط المسماة: "كفاية المريد وغنية الطالب للتوحيد"، ويبدؤها الأمير بالحديث عن أقسام الحكم العقلي: "الواجب والجائز والمستحيل"، ثم شرح المنظومة امتثالا لأمر شيخه السابق، وبين أهمية الاشتغال بالعلم، وشرف العلم والعلماء، وأهمية علم الكلام. وفرغ من الشرح في شهر رمضان سنة " 1176هـ ". والنسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر، وتقع في " 152 صفحة " [2]

4-مَطْلِعَ النَّيرَيْنِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالقُدْرَتَيْنِ:

وهي رسالة مخطوطة تقع في سبع عشرة صفحة، حول سؤال رفع إلى الشيخ علي العدوي، حول ما يتعلق بأفعال العبد ومدخليته فيها، وما يتعلق بذلك من اختيار وكسب، وبعد أن أجاب

[1] علي بن محمد التميمي الصفاقسي، تقريب البعيد الى جوهرة التوحيد، مجلة الزيتونة، دون سنة نشر، ص 4.
[2] علي بن محمد التميمي الصفاقسي، المرجع نفسه، ص 4.

الشيخ، أعطى المسودة تلميذه الأمير؛ لتبييض الإجابة؛ فأضاف إليها فوائد جمة. والنسخة موجودة بدار الكتب " .

ثانيا – في التصوف والأخلاق:

– شرح الأمير على البسملة والحمدلة، للصَّبان ":

وهو شرح أثنى فيه الأمير على صاحب الرسالة، وما ذيلها من فوائد منيفة. والرسالة والشرح تم تأليفهما سنة 1179هـ، ويقعان في إحدى وستين صفحة مخطوطة " – صلوات على سيد الأنام " عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى السلام" ذكرها البناني "ص 322 و "233" .

– نتائج الفكر في آداب الذكر :

ذكره البناني وسماه: "تنوير الفكر في آداب الذكر"؛ والأول أصح على حد قول حمدي شلبي. وهو مخطوط، تحدث فيه عن قدر المدّ في كلمة التوحيد، ولفظ الجلالة "لا إله إلا الله"، وتكلم عن التصوف. وتوجد نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر، وأخرى بدار الكتب.

– الوظيفة الشاذلية، وأوراد الطريقة المذكورة:

لم يذكره البناني؛ سنة تأليفه بعد "1219هـ"، لكنه ذكر في معجم المطبوعات العربية والمعربة "ج 1 / "473"، وأنه طبع بدمشق ."1302هـ" [1]

الفرع الثاني: في علوم اللغة

أولا: في النحو والصرف

1–**حاشية الأزهرية:** هي حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري (838 – 905هـ) على "الأزهرية " ، وقد قيل عن هذه الحاشية :

كلام الأمير أمير الكلام *** لَنَا مِنْه أَزْهَرَتِ الأزهرية

فَتِلكَ عَرُوسٌ جَلاها لنا *** ولكنها من بناتِ الرَّوِيَّة

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص 40.

وقد طبعت الحاشية أكثر من مرة، وتوجد منها نسخ بمكتبة الأزهر علم النحو، وقد ذكرها البناني، وهي مطبوعة، وتوجد بمكتبة الأزهر، وبدار الكتب.

2-حاشية الأمير على الشذور هي حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري "**708 – 761هـ**"، قال فيها الأمير: إنه اجتنب ما اشتهر، واضطرب، ورمت به الألسن من كل حدب.

3-حاشية الأمير على مغني اللبيب: هي حاشية على "مغني اللبيب"، لابن هشام الأنصاري، وفرغ الأمير من تأليفها سنة "1188هـ"، وذكرها البناني" وهي مطبوعة، وتوجد منها نسخ بمكتبة الأزهر.

4-رسالة على بسملة شرح الشيخ خالد على الأجرومية: ألفها الأمير في ذي الحجة سنة (1173هـ)، وحصرها في ثلاثة مباحث وتنبيه وخاتمة، المبحث الأول في قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أقطع، والثاني في المعاني المختلفة لحرف "الباء" والثالث في معنى "بسملة"، والتنبيه والخاتمة حول أمور وقعت في الرسالة. والرسالة لم يذكرها البناني، وهي مخطوطة في ثلاث عشرة صفحة وتوجد نسخة منها بدار الكتب.

5-رَفْعُ التَّلْبِيسِ فيما سُئِلَ بِهِ ابْنُ خَمِيس:" رسالة تقع في عشر صفحات حول مسائل عشر فيما يعرب من الأفعال بالنيابة، ألقيت على الشيخ ابن خميس ولم يجب عليها، وأجاب عنها الأمير، وقد ذكرها البناني "ص" "232" وهي مخطوطة وتوجد نسختان إحداهما : بمكتبة الأزهر، والثانية بدار الكتب[1].

ثانيا: في البلاغة

1-حاشية الأمير على شرح الملّوي: وهي حاشية على شرح شيخه العلامة الملّوي، على رسالة الإمام السمرقندي، في فن الاستعارات"، من تصريحية، ومكنية، وتخييلية"، وما يتعلق بها

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص42

من أقسام وقرائن. وفرغ الأمير من تأليفها سنة 1185هـ، وذكرها البناني. وقد طبعت الرسالة خمس طبعات مختلفة.

2-حاشية الأمير على " الْمُطَوَّل " للسعد التفتازاني؛ يكون تأليفها بعد 1219هـ.[1] وهي مخطوطة في " 190 ورقة " مسطرتها " 27 سطرا "، بخط يد رديء، ويحتاج لجهد في القراءة، أولها: " اعلم أن علم المعاني يبحث فيه عن الكلام من حيث مطابقته لمقتضى الحال .... وتوجد نسخة واحدة بمكتبة الأزهر.

ثالثا: في علم الوضع

-إتحافُ الإنْسِ فِي العَلَمَيْنِ، وَاسْمِ الْجِنْسِ:

وهي رسالة في علمي: الشخص والجنس، واسم الجنس، والفرق بينهما، والحديث عن النكرة، والماهية، والحقيقة، والهوية. وقد ذكرها البناني، وتوجد بمكتبة الأزهر، وبدار الكتب نسخة مطبوعة.

رابعا: في علم العروض

- شرح الأمير على منظومة السجاعي في العروض:

وهو شرح تحدث فيه الأمير عن فضل علم الأدب، وعلم العروض، وذكر واضعه وهو الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد " 100 – 170هـ"، وما قيل عن علم العروض، وحكم الاشتغال به، وأقوال العلماء فيه. ثم بدأ من الصفحة السادسة الحديث عن المنظومة، وأولها بعد البسملة:

لربي حمد والصلاة لأحمد *** وبعد فذا نظم البحور جميعها

وأخذ الأمير في شرح الأبيات، قارنا الشرح بأبيات نظمها – أي الأمير – في العروض كذلك؛ فالكتاب يعتبر بذلك شاملا للنَّظْمَيْنِ: "نظم" السجاعي"، و"نظم الأمير"، مع شرح الأخير

[1] المرجع نفسه، ص 43.

لهما. والشرح مخطوط، وتوجد نسخة بمكتبة الأزهر " وأخرى بدار الكتب " ، وقد ذكره البناني "ص 233"، وهي مخطوطة تقع في "55" صفحة" بعدد "19" سطرا "[1].

الفرع الرابع: في علم المنطق وآداب البحث

أولا: في علم المنطق

- حاشية الأمير على نظم الشيخ السجاعي في أنواع المنافاة:

ذكرها البناني وسماها: "شرح منظومة في أنواع التقابل"، تحدث فيها الأمير عن أنواع المنافاة عند المناطقة، وعلماء الأصول، وقال: إن التنافي والمنافاة بمعنى التقابل، وهي عند المناطقة أربعة: النقيضان، والعدم والملكة، والضدان، والمتضايفان، أما عند الأصولي فنوعان النقيضان والضدان، والأول يندرج فيه العدم والملكة والثاني يندرج فيه المتضايفان. وأول المنظومة:

إن النَّقِيضَيْنِ ثُبُوتُ أَمْرِ *** ونَفْيُه يا صَاحِبِي فَلْتَدْرِ[2]

وتوجد نسختان مخطوطتان بدار الكتب.

ثانيا: في آداب البحث

-ثَمَرُ الثمام شرح غاية الإحكام في آداب الفهم والإفهام:

وصاحب المتن هو الشيخ محمد سبط الشيخ عبد اللطيف الطحلاوي، وتحدث فيه عن أقسام المعاني، فقال: "إن المعاني أقسام منها ما يدل على المفرد، ومنها ما يدل على مركب تقييدي أو إضافي". وقال الأمير في شرحه للعبارة: " واجتمعت الثلاثة في أول الفاتحة: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق.ج1 / ص 47

[2] المرجع نفسه، ص 234.

الْعَالَمِينَ، فلفظ الجلالة مفرد دلّ على الذات الأقدس، وذلك مع " ربّ " تقييدي، و " ربّ العالمين " إضافي.[1] وقد ذكره البناني، والنسخة مخطوطة بدار الكتب.

الفرع الخامس: في التاريخ والعلوم الطبيعية

أولا: في التاريخ

– **بُهْجَةُ الأُنسِ والائتِنَاسِ، شَرْح زَارَنِي المَحْبُوبُ فِي رِياضِ الآسِ:** لم يذكره البناني؛ سنة تأليفه بعد " 1219هـ.

ثانيا: في العلوم الطبيعية

1 – القَوْلُ الْمَيْسُورُ فِي الظّلّ وَالنُّور:

وهو جواب عن سؤال في "الظل": هل هو عدم الشمس أو شيء وجودي ؟ وأجاب الأمير بأن الظل من الظلمة، وهي أمر وجودي وتحدث عن الحكمة من الليل والنهار، والنور والظلمات. والرسالة ذكرها البناني، وهي مخطوطة بدار الكتب.

2 – شِفَاءُ العَلِيلِ بِزَوالِ مَا أُشْكِلَ مِنْ مسئلة حَوْضِ السَّلْسَبِيلِ:

ذكره البناني في آخر مؤلفات الأمير، وهي رسالة حول مسألة حسابية من المجهولات الفكرية؛ وهي أن حوضا له ثلاثة بزابيز:

أحدها يملؤه في " 24 ساعة"، والثاني في " 48 ساعة"، والثالث في " 72 ساعة"؛ فإذا هطلت الثلاثة في وقت واحد ففي كم من الزمان يمتلئ؟ وقد أجاب عن المسألتين بطريقتين: الأولى: النسبة الهندسية، وقال: إنها أنسب بأهل الذكر المُحَصلِينَ.

والأخرى طريقة العقل والهوادة وهي أنسب بالعامة، والنتيجة في الحالتين امتلاء الحوض

[1] محمد السنباوي الأمير، كتاب ثمر الثمام شرح «غاية الإحكام في آداب الفهم والإفهام«، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2009، ص 103.

في زمن قدره " 13 ساعة، وبعض الساعة".[1]

وتوجد نسخة مخطوطة بدار الكتب، وتقع في سبع صفحات ".

وهكذا ساهم الشيخ الأمير بتأليفه السابقة – طوال هذا المبحث – في شتى العلوم والفنون، وهي إجمالا:

أ– في علم الفقه: "15 مُؤلَّفا"، منها: ست حواشي، وخمسة شروح، وأربعة مختصرات ومتون، أعظمها: " المجموع " مع شرحه، والذي هو محل البحث، بفضل الله تعالى

ب – في التفسير وعلوم القرآن "ست مؤلفات".

ج – في الحديث وعلومه: "ثلاث مؤلفات".

د – في " التوحيد ": "أربع مؤلفات".

هـ – في التاريخ: "مؤلف" "واحد".

و – في التصوف والأخلاق: "ست مؤلفات".

ز – في النحو والصرف "ست مؤلفات".

ح – في البلاغة: "مؤلفان".

ط – في علم الوضع: "مؤلف واحد".

ي – في علم العروض: "مؤلف واحد".

ك – في علم المنطق: "مؤلف واحد".

ل – في آداب البحث: "مؤلف واحد".

م – في العلوم الطبيعية "مؤلفان".

وهذه المؤلفات على كثرتها " 39" مُؤَلَّفَا " لم يُطبع منها إلا القليل؛ فمعظمها مخطوط

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص55.

رهين مكتبة الأزهر، ودار الكتب، تحتاج إلى مَنْ يفك رهنها، ويطلق حبسها، لتساهم في نشر العلم والمعرفة.

المبحث الثاني: التعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية

المطلب الأوّل: التعريف بالمجموع

الفرع الأوّل: نسبة الكتاب للأمير ومعنى كلمتي "مجموع" و "مختصر"

أولا: نسبة الكتاب للأمير

يُنسب الكتاب إلى الشيخ محمد الأمير المالكي الأزهري يقينا وبلا ريب فيقال: "مجموع الأمير"، أو "مختصر الأمير"؛ فلننظر إلى معنى كُلِّ مِنَ الكَلِمَتَيْنِ

في البند الآتي:

ثانيا: معنى كلمتي "مجموع" و "مختصر"

في اللغة: "مجموع" أصله جَمْع؛ أي جَمَعَ الشيءَ عن تفرقة يَجْمَعُه جَمْعًا، وجَمّعَهُ فاجْتَمَعَ وَاجْدَمَعَ ، والمجموع الذي يُجْمَعُ مِنْ ها هنا وها هنا[1].

جَمَعَ الشيءَ عن كل تفرقة يجمعه جمعاً، واستجمع السيل :اجتمع من كل موضع، وجمعت الشيء :إذا جئت به من هنا وهنا، وتجمّع القوم :اجتمعوا أيضاً من هنا وهنا.[2]

أما "مختصر" اسم مفعول؛ فهو من: اخْتَصَرَ الكلامَ؛ أَي أَوْجَزَهُ وتَرَكَ فُضُولَه. وهو تَقْلِيلُ اللَّفْظِ مع كَثْرَةِ المعنى؛ أي: الإتيان بالمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، مِنْ غير إخلال بالْمَعْنَى

الفرع الثاني: سَبَبُ التَّسْمِيَةِ والتأليف

أولا: سبب التسمية: بناء على معنى الكلمتين السابقتين يبدو كالآتي:

---

[1] أبو نصر إسماعيل الجواهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص 1199.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج8، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ص 53.

1 – أن الأمير سَمّى كتابه "المجموع" نظرًا لما احتوى عليه واجتمع فيه مِنْ مَضْمُونِ كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

2 – ويُسَمّى مُخْتَصَرًا" باعتبارِ قِلَّة ألفاظِهِ ومبانيه، مع كثرة مسائله ومعانيه، من غير إخلال بالمرادِ منه.

ثانيا: الدَّاعِي الذي حَدا بالأمير إلى تأليف مجموعه.

يغلب على الظن أن الذي حَدَا بالأمير إلى ذلك ما سَمِعَهُ من أستاذه الشيخ علي العدوي الصعيدي حينما قال عن مختصر خليل: إن الاشتغال به أنفع من الاشتغال بالمدونة "الآن""؛ فقال الأمير: "غير أن فيه – أي مختصر خليل – بعض فروع اعتمد المتأخرون خلافها،[1] وفصوص نصوص لا يجتاز نظر القاصر غلافها؛ أردتُ جمعه في مختصر واضح، وأضم إليه فروعًا، جازما في كل ذلك بالرّاجِحِ؛ فالأمير نَسَجَ مجموعه – ومختصره – على مِنْوَالِ مختصر خليل.

هذا وسوف تتضح مقولة الأمير عند المقارنة بين المختصرين – أعني مختصر الإمام خليل ومختصر الشيخ الأمير يرحمهما الله تعالى – وذلك من خلال ما سيأتي بيانه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

ثالثا: بداية تأليف الأمير لمجموعه وانتهاؤه منه:

كانت بداية التأليف – كما أخبر هو بذلك – سنة "1174هـ" أربع وسبعين ومائة وألف وعمره آنذاك عشرون عاما، وفَرَغَ من تأليفه بعد سنتين؛ أي سنة ست وسبعين ومائة وألف "1176هـ"[2].

وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على نجابة الأمير حين بدأ التأليف في هذه السن المُبكرة، مع إلمامه بالأقوال الفقهية في مذهب المالكية، واطلاعه على جُلّ كتب المذهب،

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، ج4، مرجع سابق، ص 137.

[2] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، ج1، مرجع سابق، ص 42.

وتدقيقه وترجيحه، وبركة الوقت الذي أوتيه – فضلا من الله ونعمة – حيث فرغ من تأليف كتابه بعد عامين فقط، فضلا عما حباه الله به من ثناء العلماء على مختصره وإشارتهم به.

المطلب الثاني: التعريف بشرح المجموع

هو شرح وضعه الشيخ الأمير على مجموعه، تحدث في أوله عن الحكم الفقهي للبسملة وقال: إن أصل حكمها الندب في غالب ذوات البال"، ثم بيّن متى يعرض لها الوجوب؟ ومتى تحرم؟ وهل تكون مباحة ؟... إلخ؛ ثم سار الأمير مع عبارات مجموعه شارحًا ومُعلّقًا ومُضِيفًا.

الفرع الأول: تبييض شرح المجموع

وقد تم تبيض هذا الشرح سنة "1187هـ"، أي بعد أحد عشر عاما من تمام تأليف المجموع، وهو ما نصّ عليه الشيخ الأمير في آخر كتابه بقوله : "يقول جامعه محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد الأمير المالكي الشاذلي الأحمدي تم تبيضه يوم السبت المبارك بعد صلاة الظهر في الجامع الأزهر تجاه المنبر وذلك ليلة اثنين وعشرين من شهر الله المحرّم رجب الأصم الأصب من سنة ست وسبعين ومائة وألف للهجرة المحمدية المدنية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتمت المسودة قبل ذلك بعامين، والشرح سنة سبعة وثمانين في عامين مع شرح الأصل[1]؛ كتابه "الإكليل شرح مختصر خليل، ويقع الشرح مع المجموع في النسخ المخطوطة في حوالي" 720 صفحة تقريبا".

الفرع الثاني: طبعات المجموع وشرحه

أما الطبعات التي تمت للمجموع مع الشرح فبيانها كالآتي؛ بحسب أقدمية الطبع:

1 – طبعة شاهين سنة "1281هـ"، وهي جزءان في مجلد واحد، ويوجد منها عدة نسخ بدار الكتب المصرية تحت أرقام "فقه مالك 79 إلى 82".

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، الجزء 4، مرجع سابق، ص 137.

2 – طبعة شرف "المطبعة الشرفية" سنة "1304هـ"، وهي جزءان في مجلدين كبيرين، وتحتوي على المجموع والشرح بالهامش"، وحاشية حجازي "أعلى الصلب"، وحاشية ضوء الشموع على المجموع للأمير "أسفل الصلب".

3 – المطبعة الخيرية سنة "1342هـ"، وطبعَ الجزء الأول حتى صلاة السفر.

4 – الناشر دار يوسف بن تاشفين مكتبة الإمام مالك الطبعة الأولى 1426هـ – 2005م تم الصف والإعداد من لجنة تحقيق التراث بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، وبإشراف المحقق والمصحح محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، وطبع على نفقة فضيلة معالي محمد بن حبروش السويدي، وتقع هذه الطبعة في أربعة أجزاء كبار تبلغ صفحات أجزائها ترتيبا: "678 و555 و599 و438".

5 – طبعة أخيرة لدار يوسف بن تاشفين مكتبة الإمام مالك ولنفس المحقق السابق، وذلك سنة 1428 هـ – 2007م، وتقع في جزءين: الأول "306" صفحة"، والثاني مسلسل الصفحات فيبدأ بـ "ص "307" وينتهي صفحة "652" بوصل: "الرّد"، وإن كان "فهرس الموضوعات" كتب: "فصل" بدلا مِنْ: "وصل" التي مشى عليها الأمير في كتابه.

المطلب الثالث: أقوال العلماء عن المجموع[1].

1 -يطالعنا في مقدّمة هذه الأقوال مقولة أستاذ الأمير الشيخ علي العدوي الصعيدي؛ عندما كان يتوقف في موضع فيقول: "هاتوا مختصر الأمير" وهي منقَبَةٌ شريفة، كما يقول الشيخ عبد الرحمن الجبرتي قَرِينُ الأمير: ودليل أكيد على رفعة منزلة الأمير، وبرهان ساطع على قيمة المجموع الفقهية بشهادة أستاذ المؤلّف وشيخه، والذي أشاد – بمقولته تلك – بمواهب تلميذه الأمير، وأشار إلى سعة اطلاعه على أقوال فقهاء المذهب، وأبَانَ عن دِقة تحقيقه، وتدقيقه للآراء المذهبية.

[1] عبدالرحمن الجبرتي، عجائب التراجم والأخبار، المرجع نفسه، ج4/ص285

2- وقال علي باشا مبارك – بعد أن تحدث عن المجموع وقارَنَهُ بـ "شرح الخرشي على مختصر خليل" –: " وكان كلامه – أي الأمير – رضي الله عنه كجوامع الكلم".

3 - ونقل الشيخ مصطفى البنّاني، وكذلك الشيخ حجازي العدوي أبياتا شعرية قِيلَتْ في شأن المجموع منها هذه الأبيات:[1]

لاح مـــــن نحـــــو شـــــباب *** نثـــــــــــر در وزبرجـــــــــــد

خلتـــــه لمـــــا بـــــدا لـــــي *** عقـــــــد يـــــــاقوت منضـــــــد

زانـــــه حســـــن اختصـــــار *** وبالإتقـــــــــــان تقلـــــــــــد

وتحلـــــــــــى بفـــــــــروع *** كنجـــــــــــوم تتوقـــــــــــد

صـــــــاغه صـــــــوغ حكـــــيم *** مـــــن لجـــــين ثـــــم عســـــجد

حاكـــــــه نســـــــج خليـــــل *** وبالإكمـــــــــــال تفـــــــــــرّد

4- كما ذكر الشيخان مصطفى البناني وحجازي العدوي هذه العبارة في شأن المجموع: "وهو مع صغر حجمه، ووجازة لفظه جامع لمعظم المسائل وغرر الفوائد والفرائد، مع مزيد الضبط والبيان.

5- ويضيف الشيخ حجازي قوله عن شرح المجموع: "وكادَ شرحُه لِوَجَازَةِ عبارته، وَدِقّةِ إشارته أن تقصُرَ عنه الأفهام، وتحجم عن تعاطيه همم الطلبة الأعلام[2].

ويأتي قول الشيخ عبد الحافظ الصعيدي منعًا لختام الأقوال التي تَيَسر جَمعها عن "المجموع" وهو "المختصر" أيضًا؛ حيث قال :بالغ فيه – الأمير – بشِدَّةِ التَّنْقِيح والتَّهْذيبِ، وأتى فيه بكلِّ قَوْلٍ مُوجَزٍ مُصِيب؛ فلم ينسج ناسج على منواله فهو كما قيل:

[1] الحجازي، حاشية الحجازي على شرح المجموع الأمير (النسخة الرابعة المطبوعة)، ج1 / ص14

[2] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ، ص 140.

يُغنيه لسان حاله الفصيح *** عن تَغالِ لسان القال فيه بالمديح.

فيا لَهُ من مجموع ما أنوره، ومختصر ما أزهره؛ لكنه كاد أن يُطرح في زوايا الإهمال، وكان حَقّه أن يُفْرَدَ بالاشتغال على مر الدهور والأعوام.

المطلب الرابع: التعريف بالشروح والحواشي على المجموع وشرحه[1].

الفرع الأول: في تقديم كتاب الإكليل للأمير

قال الدكتور عبد الوهاب الديروطي بكلية الشريعة بالأزهر: " المجموع أثر فقهي جليل، أثرى به الشيخ الأمير مؤلفات المذهب المالكي؛ حيث جاء جامِعا لمعظم أقوال علماء المذهب، مُحَرِّرًا للنقول ومحققا لها؛ فصار مرجعا مهما في المذهب؛ فاجتمع عليه العلماء للدرس والتدريس والشرح والتوضيح لحل الألفاظ المحررة الجامعة"

الفرع الثاني: الشروح والحواشي على المجموع وشرحه:

وذلك بحسب الترتيب التاريخي لتأليفها؛ وهي:

1- شرح المجموع، للشيخ الأمير، وتم تبييضه سنة "1187هـ".

2- حاشية الشيخ حجازي العدوي، وهو تلميذ الأمير، وقد وضع حاشيته سنة "1201هـ"، وطبعت الحاشية مع المجموع وشرحه، وحاشية الأمير الآتية في مجلدين كبيرين سنة "1304هـ".

3- ضوء الشموع على شرح المجموع: وهي حاشية للأمير على شرح مجموعه كما قال في مقدمتها، وقد ذكرها الشيخ مصطفى البناني – تلميذ الأمير – في مُؤَلَّفه: "القول النضير في مؤلفات الأمير" الذي ألفه سنة "1219هـ"، وقال الأمير: إنه فرغ من تأليف الحاشية سنة "1223هـ".

[1] المرجع نفسه ، ص 141.

ونظرًا للتاريخين السابقين يمكن القول: بأن الأمير شرع في تأليفها قبل سنة "1219هـ"؛ حيث ذكرها البناني، ثم فرغ من تأليفها سنة "1223هـ"، كما قال هو يرحمه الله تعالى.

4 – شرح الجامع الكبير على مجموع العلامة الأمير، وهو أصل مواهب القدير شرح مجموع المُحَقِّقِ الأمير " ويقع في أربعة أجزاء مخطوطة[1].

5 – حاشية التيسير والتحرير، على مواهب القدير، وتقع كذلك في أربعة أجزاء.

6– خاتمة المجموع شرح على المبحث الأخير من مجموع الأمير، وتوجد نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر.

7– البدر المنير، حاشية على شرح مجموع الأمير، وتقع في أربع مجلدات.

8– تقييدات على شرح وحاشية خاتمة المحققين أبي محمد الأمير على مجموعه.

9– الشيخ عبد الحافظ الصعيدي، التوضيح لمن رام المجموع بنظر صحيح، وهو شرح على مجموع الأمير، ويقع في مجلدين كبيرين مخطوطين.

10– الشيخ عبدالحافظ الصعيدي، الفجر المنير على مجموع العلامة الأمير"، وهو مختصر من "التوضيح" السابق، والمطبوع هو الجزء الأول فقط حتى صلاة السفر"، طبع المطبعة الخيرية، بمصر سنة "1342هـ ".

11 – الشيخ أبو محمد عبد المجيد الشرنوبي، توفي سنة 1384هـ، وألف حاشية: " مناهج التيسير على مجموع الأمير".

12 – الشيخ صالح بن أحمد بن موهوب الجزائري، ووضع "حاشية على المجموع وشرحه"

13 – " حكمة البصير على مجموع الأمير" للشيخ محمود خطاب السبكي.

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ، ص 141.

الفصل الثاني

بيان ترجيحات الأمير مقارنةً بمختصر خليل

المبحث الأول: المقارنة بين المجموع وبين مختصر خليل وبيان ترجيحات الأمير

تمهيد:

الأمر الذي جعلنا نجري مقارنة بين مجموع الأمير بمختصر خليل نلخصه في النقاط التالية:

1- وَضَعَ الإمام خليلٌ مُختَصَرَه الشَّهِير باسْمِه في منتصف القرن الثامن الهجري، بينما أَلفَ الأمير مجموعه في النصف الثاني من القرن الثاني عشر[1].

2- عَكَفَ الفقهاء في المذهب على مختصر خليل فشرحوه ووضعوا الحواشي على الشروح باعتبار المختصر من أهم كتب المذهب – حتى زادت هذه وتلك على مائة.

3-جاء الشيخ الأمير وسَمِعَ مِنْ شيخه العدوي الصعيدي: "إن الاشتغال بالمختصر أنفع من الاشتغال بالمدونة "الآن فاطلع عليه ودَرَسَه، ونظر في معظم الشروح والحواشي، ووقف على أقوال الشيوخ، وحَقَّقَ القولَ الرَّاجِحَ والمَرْجُوحَ؛ ثم بدأ في صياغة الآراء المعتمدة وجَمَعَها في كتابه "المجموع"، بجانب الأقوال المشهورة كذلك.

4- ولئن كان الأمير قد نَسَجَ كتابه على منوال مختصر خليل – وكان هذا في الترتيب الفقهي غالبا – فإنه خالف الإمام خليلا في أمور، وانْفَرَدَ عنه في أُخَر وأوضح فروعًا تحتاج إلى الإيضاح.

5-عُمْدَتُنا في بيان ذلك كله ما ذكره الشيخ الأمير في مقدمة مجموعه من ثنائه على المختصر وما قاله شيخه العدوي عنه ثم قال الأميرُ: "غير أن فيه بعض فروع اعتمد المتأخرون خلافها، وفصوص نصوص لا يجتاز نظر القاصر غلافها؛ أردت جمعه في مختصر واضح، وأضمُ إليه فروعا، جازما في كل ذلك بالراجح.

---

[1] بلعقون عبد الرحمان، مختصر خليل وأهميته في الفقه المالكي، مجلة الاحياء، المجلد 19، العدد 1، 2019، ص 447.

وقد ذكر الدكتور شلبي محقق كتاب الأمير: "وبالبحث والدراسة في المجموع وشرحه ظهر لي كثير من هذه الأمور فيما يتصل بهذه المقارنة بين مختصر خليل ومجموع الأمير؛ وهي على الإجمال"[1]:

أولاً: بَيّنَ الأميرُ الرأي الراجح في المجموع لكثير من المسائل الفقهية التي تركها الإمام خليل دون ترجيح.

ثانياً: ذكر الأمير مسائل خالف فيها قول الإمام خليل.

ثالثًا: أضاف فروعًا فقهية لم ترد في المختصر.

رابعاً: استخدم الأمير عبارات مغايرة لعبارات الإمام خليل، إمَّا لِنَكْتَةٍ يراها، أو لِسَبَبٍ فقهي دعاه لذلك.

خامسًا: وافق الأمير خليلا في وضع رموز ومختصرات إشارة إلى أئمة المذهب ومصطلحاته، وإن اختلف منهج كل منهما في ذلك. وهذه الأمور الخمسة تُعَدّ دليلا على قيمة المجموع الفقهية في مذهب المالكية؛ ولتوضيحها بضرب الأمثلة لها؛ نتناولها بإيجاز في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الرأي الراجح بين الشيخ خليل، وبين الشيخ الأمير.

أوْرَدَ الشيخ خليل كثيرًا من المسائل الفقهية دون ترجيح مُذَيَّلا لها بإحدى الكلمات من: [تَرَدُّد – خلاف – تأويلات – أقوال]، بينما بين الأمير الرأي الراجح لمعظم تلك المسائل، وسوف نتبِعُ ما رجّحه الأمير بذكر بعض الفقهاء القائلين بهذا، مِنَ المُتَقَدِّمينَ على الأمير، والمقارنين له، والْمُتَأَخَّرِينَ عنه، تأكيدا على رُجحان هذا الرأي في المذهب، والذي نص عليه الأمير في كتابه؛ فإلى بيان ذلك في الكلمات الأربعة السابقة[2]:

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1/ص64

[2] نفس المرجع السابق ج1/ص: 65

أولا: كلمة "تَرَدُّد": يريد بها الإمام خليل تَرَدُّد المتأخرين في النقل، أو عدم نص المتقدمين؛ وسوف نذكر لذلك مثالا:

– "في صلاة الجمعة": يذكر الإمام خليل ما وقع من التردد في إقامتها؛ نظرًا لأمور ثلاثة؛ حيث قال: "وفي اشْتَرَاطِ سَقْفِهِ، وَقَصْدِ تَأْبِيدِهَا بِهِ، وَإِقَامَةِ الْخَمْس" تَرَدّد.

ورجّح شيخنا الأمير عدم اشتراط شيء من الثلاثة فقال:" ولا يشترط سقف ولا قصد تأبيدها به. ولا إقامة الخمس، على الراجح من التردّد في الثلاثة".

وإلى هذا الرأي ذهب الفقهاء: الحطاب، المواق، الخرشي، العدوي، الدردير، الدسوقي، الصفتي، وعليش، والزرقاني.

ثانيًا: كلمة "خلاف"

يريد بها الإمام خليل الخلاف في التشهير؛ أي بعد أن يذكر الأقوال المشهورة في المسألة يأتي بالكلمة مريداً بها اختلاف الشيوخ في تشهير هذه الأقوال.

وإلى بيان ذلك في المقارنة بين المجموع، والمختصر من خلال بعض المسائل أيضًا.

1– في "قضاء الفوائت": يجب على الراجح في المذهب قضاء الفوائت فورًا؛ فإذا كان على إمام صلاة فائتة يسيرة "أربع أو خمس" فتركها – ولو عامدًا – وصلَّى بالمأمومين الصلاة الحاضرة؛ فيجب عليه الإعادة بعد قضاء الفائتة ليَحْصُل الترتيب.

أما المأموم الذي صلى خلفه فهل عليه الإعادة أم لا؟

هنا خلاف نصّ عليه الإمام خليل بقوله: "فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ، وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ؟ خِلافٌ[1].

ورجّح الأمير عدم الإعادة، وأشار في ترجيحه إلى من سبقه إلى ذلك، ومُعلّلا الترجيح؛ بقوله: " والراجح لا يُعِيدُ مَأْمُومه من الخلاف في الأصل، كما في الشبراخيتي وحاشية العدوي على

[1] محمد بن أحمد بن محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، مرجع سابق، ص 88.

الخرشي، وخلافا لعبد الباقي الزرقاني والخرشي على المختصر؛ لأنه لا فائتة عليه، وليس الخلل في ذاتِ صلاةِ إمامِهِ فَيَسْرِي إليه[1].

وهذا ما اختاره اللخمي وطائفة من فقهاء المذهب.

1- في "سجود التلاوة": يذكر الإمام خليل قولَيْن مشهورين في حكم سجدة التلاوة؛ فيقول: "وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلاَفٌ. ويُرجّح الأميرُ القول الأول؛ حيث يقول: "سُنّ لبالغ على الراجح مما في الأصل، ونُدِبَ لِصَبي.

وقد ذهب إلى هذا الفقهاء الزرقاني والمواق، الخرشي والعدوي، الدردير، والدسوقي، وعليش"، ولا كلام للحطاب في المسألة[2].

ثالثًا: كلمة "أُوّل – بالضّمّ.

يشير بها الإمام خليل إلى اختلاف شُرّاح المدونة في فهمها، ويستخدم – رحمه الله – كلمة "تأويلات" أو "تأويلان" وفى فرائض الصلاة وفي مسألة: "قبض اليد اليسرى باليد اليمني واختلاف شراح المدونة في فهم النَّصّ"؛ يقول الإمام خليل: "وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ؟ أَوْ إِنْ طُوّلَ؟ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلاعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وُجُوبِهِ؟ أَوْ إِظْهَارَ خُشُوعٍ؟ تَأْوِيلاتٌ. وقد رجح الأمير جواز القبض في النفل من غير قَيْدِ طُولٍ، وكراهة الاعتماد في الفرض، إلّا لِقَصْدِ التَّسَنَّن فقال: "وجاز الاعْتِمادُ بِنَفْلٍ، وكُرِهَ بِفَرْضٍ، على أقوَى التَّأويلات في الأصل".

وهذا الذي ذهب إليه الأمير هو ظاهر مذهب المدونة، ورجّحه فقهاء المذهب.

رابعا: كلمة "قولان" أو "أقوال".

ويذكر الإمام خليل إحداهما عند عدم اطلاعه في المسألة على أرجحية منصوصة ويُرجح الأمير أحد القولين أو الأقوال وبعد: فإن بيان الأمير للرأي الراجح يُعْطِي ميزة لكتابه "المجموع"؛

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1/ ص64.

[2] محمد بن أحمد بن محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، مرجع سابق، ص 55.

تجعل الباحث أو المُسْتَفْتَى يضع يده على بُغْيَتِه، دون تخبط بين الأقوال المتعددة للمقارنة والتحقيق، بعد أن يَلُمّ شعثها من كتب المذهب.

والشيخ الأمير عندما يقول بالراجح إنما يذكر ما انقدح في ذهنه بعد تحقيق الأقوال المختلفة والترجيح بينها، بأسس الترجيح وقواعده المتفق عليها، وإن لم يذكر الدليل أو وجهة الترجيح.

ولهذا لم يكن ترجيحه عن تقليد للسابقين عليه، ولا اتباعًا لهم على طول الخط؛ بل كان في الغالب عن تدقيق وتحقيق، والاستشهاد على ذلك بأقوال من سبقوه لا تُعَدّ منقصة في حقه؛ بل هي زيادة تأكيد لاجتهاده وترجيحه؛ فإن شيوخنا الأعلام عندما يفتون بالراجح في مسألة ما فإنهم يؤكدون ما قالوه بآراء السابقين عليهم لذلك ذكرنا بعض مَن قالوا برجحان ما وصل إليه الأمير من السابقين عليه، والمتأخرين عنه كذلك.

هذا بالإضافة إلى أن كثيرًا من شراح المختصر كانوا يكتفون بشرح عبارات المختصر دون ترجيح عندما يقتضي المقام ذلك؛ أما شيخنا الأمير فإنه كان يرجحُ كثيرًا من المسائل التي تركها هؤلاء الفقهاء.

المطلب الثاني: فروع فقهية ذكرها الأمير في مجموعه لم ترد في مختصر خليل.

الفرع الأول: فروع فقهية في "المجموع" لم ترد في المختصر".

وهذه الفروع أشار إليها الأمير في مقدمة كتابه بقوله: "وأضم إليه فروعا، جازمًا في كل ذلك بالراجح. وإضافة هذه الفروع في المجموع تزيد من قيمته الفقهية؛ حيث جمعها الأمير من الشروح؛ إذ كانت منثورة فيها، وألحق كل فرع بأصله، وجزم في الجميع بالرأي الراجح كذلك.[1]

ولهذا ذكرت في بداية التعريف بالمجموع: إنه يغلب على الظن أن الأمير سمّى كتابه "المجموع" نظرا لما احتوى عليه واجتمع فيه من مضمون كتب متعددة. ومن هذه الفروع الآتي:

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 33.

1–بعد باب المياه: أضاف فرعي: حكم آبار ثمود، وحكم ماء زمزم المبارك؛ فقال: "وماء ثَمُود مُطلَقٌ ومُنِعَ الانْتِفاعُ به وبأَرْضِها، ككل محل عذاب.. ويُنزّه ماء زمزم عن الأقذار، وهو طهور.

2– بعد فصل النجاسة: أضاف مسألتين في التلطخ بقوله: "الراجح كُرْهُ التلطخ بالنجس، وحَرُم بالخمر.

3–في باب الغسل: ضمّ فرعًا مَقِيسًا على مَنِ اسْتَيْقَظَ من نومه فوجد بللا بثوبه فشك فيه أمَذْي أم مَنِي؟ فقال ": "والمرأة تجد الحيض في ثوبها تغتسل وتعيد الصلاة من يوم لبسته اللبسة الأخيرة.

4– في فرائض الصلاة: ألحق فرعا بقوله: "وأجزأت نية الجمعة عن الظهر، لا عكسه".

5 – بعد باب الجزية: أوْرَدَ فرعًا أهْمَلَهُ الأصل، وهو ما يُؤْخَذُ مِن تُجّار أهل الذمة والحربينَ؛ فقال: "إن اتّجَر ذمّيٌ من إقليمه لإقليم آخر أُخذ عُشر ثَمَنه؛ فلا يؤخذ منهم قبل البيع... لأن الأخذ في نظير النفع، لا دخول الأرض لأنَّهم مُكِّنوا مِنَ الأرضِ بالجزية.

6– بعد باب المساقاة: تحدث الأمير عن المغارسة وقال: "وقد أهملها الأصل".

7–بعد باب الفرائض "المواريث": زاد وَصْلا هو "الرّدّ، وذوي الأرحام "

وهذا كله يؤكد أهمية المجموع الفقهية بما حواه من هذه الفروع المتناثرة، ويُدلل على سبب التسمية؛ فجزاه الله تعالى خيرًا عن فقه المالكية وغيره.

الفرع الثاني: مسائل خالف فيها الشيخ الأميرُ رَأْيَ الشيخ خليل.[1]

بين الأمير هذه المخالفة بقوله: تارة: خلافا لما في الأصل"، أو بقوله تارة أخرى: "وما في الأصل – ضعيف –"، ونحو هذا؛ ومن أمثلة ذلك الآتي:

1– في باب الطاهر والنجس: ينص الإمام خليل على نجاسة رماد النجاسة ودخانها، وذلك حينما عطفهما على الأشياء النجسة بقوله : "... وَرَمَادُ نَجَسٍ، وَدُخَانُهُ" . بينما يخالفه الأمير؛ فيرجحُ طهارتهما فيقول: "ورَمَادُ النَّجَس ودُخانُه طاهران، على الراجح خلافا لما في الأصل.[1]

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص70

وهذا الرأي هو المعتمد في المذهب؛ حيث قال به الأجهوري الذي لخص كلامه الزرقاني واعتمده البناني، ورجحه الخرشي والعدوي والدردير والدسوقي.

2- في "الإمامة ": كَرِهَ الشيخ خليل إمامَةَ الأقْطَع والأَشَلَّ؛ فقال: "وَكُرِهَ أَقْطَعُ وَأَشَلُّ"[2].

* ورجّح الأمير عدم الكراهة ، وَضَعّف القول المقابل؛ حيث قال: "ولا يُكْرَهُ أَقْطَعٌ وَأَشَلَّ، والأصلُ تَبعَ ابنَ وهُبٍ، وهو ضعيف.

وهذا ما عليه جمهور فقهاء المذهب، وهو رواية ابن نافع عن الإمام مالك: أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشلّ، ولو في الجمعة والأعياد.[3]

3 - في باب الشهادات": يعتبر الإمام خليل أن شهادة الأب مع شهادة الابن واحدة؛ فيقول: "وَشَهَادَةُ ابْنِ مَعَ أَبٍ وَاحِدَةٌ".

ويرجّح الأمير أنهما شهادتان، ويُضعّفُ ما في الأصل بقوله: "وشَهادَه الأب مع ابْنِهِ اثنتان، وقول: الأصل واحدة ضعيف وهو ما عليه فقهاء المذهب، واعتمده العدوي والبناني، وقال الدسوقي وحجازي: إن هذا القول هو المعمول به.

*أما الحطاب والخرشي فقد شرحا عبارة المختصر ولم يُرجّحا قولا.

المطلب الثالث: المخالفة في التعبيرات بين المختَصَرين.

استخدم الأمير بعض تعبيرات مغايرة لتعبيرات الإمام خليل، وكان يمكن أن يقال: إنه لا مشاحة في الاصطلاح أو التعبير؛ لكن الأمير استخدمها لعلة يراها، أو لسبب فقهي دعاه لذلك، أو للإشارة إلى دليل شرعي، وإليك أمثلة على الحالات الثلاث:

الحالة الأولى: المُغَايَرَةُ لِعَلَّةٍ - أو لِنُكْتَةٍ - يَرَاهَا الأميرُ.

---

[1] بلعقون عبد الرحمان، مختصر خليل وأهميته في الفقه المالكي، مرجع سابق، ص 449.

[2] المرجع نفسه، ص 450.

[3] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 168.

1- بدأ باب المياه بقوله: "الماءُ طَهُورٌ " بينما بدأه الشيخ خليل بقوله «يُرْفَعُ الْحَدَثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ بِالْمُطلَقِ"[1].

وعلَّل الأمير عدوله عن عبارة المختصر؛ فقال: "عَدَلْتُ عَمَّا في الأصل تَبَرّكا بالوَارِدِ، وفرارًا مِن شَغَبِ الشّرّاحِ، وفَسّرَ هذا في حاشيته بقوله عن المراد بالوارد أعني قوله: الماءُ طَهُورٌ"[2]

حديث شريف رواه الدار قطني عن ثوبان مولى رسول الله وقال عن قصده بـ "شغب الشراح": "أي اضطراب كلامهم في تفسير الحديث، ومعنى رَفْعِهِ، وتعريف الماء المطلق وهو الطهور، الأخص من مطلق ماء اصطلاحًا.

3 – في زكاة الأنعام:

قال الأمير: "وإنْ غير سَائِمَة"؛ بينما كان قول الشيخ خليل في مختصره ": "وَإِنْ مَعْلُوفَةً وَعَامِلَةً".[3] وأشار الشيخ عبد الحافظ الصعيدي إلى ذلك بقوله عن عبارة الأمير: "قَصَدَ بِهِ الرّدّ على المخالفِ، وهو أخْصَرُ مِنْ قول الأصل". أقول: لأن حروف عبارة الأصل خمسة عشر، بينما حروف المجموع أحد عشر حرفًا فقط.

الحالة الثانية: المُغايَرَةُ مِنْ أَجْلِ سَبَبٍ فِقْهِيّ.

أمثلة ذلك:

1- في باب الأضحية: يذكر الشيخ خليل أن الأضحية إن تَعَيّبَت قبل الذبح فإنها لا تجزئ ولصاحبها – حينئذ – أن يفعل بها ما يشاء؛ ثم عَبّر عن ذلك بالإثم؛ فقال: ".. إلا أَنّ هَذَا آثِمٌ". أما الشيخ الأمير فقد استخدم كلمة "الإساءة"؛ فقال: "كحبسها حتى فاتَ الوَقْت وأَسَاءَ"، وقال في الشرح: "أولى من تعبير الأصل بالإثم"؛ وأوضح هذه المغايرة في الحاشية بقوله: "فإن الإثْمَ في الفرائض، وهذه سُنَّةٌ".

---

[1] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 179.

[2] المرجع نفسه، ص 180.

[3] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص75

2 – في وصل: قضاء الحاجة بدأه الشيخ خليل بقوله: "نُدِبَ لِقَاضي الْحَاجَةِ"[1]، بينما بدأه الأمير بقوله: "يُطْلَبُ لِقاضي الحاجَةِ"؛ وقال في سَبَبِ الْمُغايَرَةِ: عَدَلْتُ عن قوله: "نُدِبَ"؛ لأنّ بعض ما يأتي واجبٌ. ومَثّلَ الشيخ حجازي في حاشيته لبعض هذا الواجب فقال كالاستبراء، وانقاء الطريق.

وتعبير الأمير بـ "يُطْلَبُ" يشمل الواجب والمندوب؛ فالتعبير بالطلب أفقه من التعبير بالندب وأعم.[2]

الحالة الثالثة: عِباراتٌ تُشِيرُ إلى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ.

يستخدم الأمير عبارات لها مدلولها، ويُفهم من ثناياها الأدلة الشرعية التي خلا منها كثير من كتب المالكية، ومن أمثلة ذلك:

1– بدأ باب الطهارة بأحكام المياه؛ فقال في المجموع: الماءُ طَهُورٌ[3]"، وفي الشرح صدر حديث شريف... إلخْ[4]

2– وفي أول وصل الغسل قال في المتن: "إنَّما يجَبُ الغُسْلُ بِبُرُوز مَنِي، وشَرَحَ ذلك قائلا: كما في الحديث: " إِنَّمَا الماءُ مِنَ الماء".[5]

3–في وصل التيمم قال: " وصَعِيد طَيِّب "، ثم قال شارحًا: قصدت التَّبَرّكَ بلفظ القرآن"؛ أي في قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [سورة النساء آية 43 ، وسورة المائدة آية 6.

4– في باب الجزية قال: "لاَ يَبقيَنّ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ[6]" تَبَرّك بالحديث"

5– في باب الولاء قال: «إِنَّما الوَلاء لَمنْ أَعْتَقَ[7]» لفظ الحديث.

---

[1] خليل ابن إسحاق، مختصر خليل، دار الشهاب –باتنة- ، ص15

[2] محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المجموع، مرجع سابق، ص 166.

[3] رواه ابن حجر في التلخيص الحبير، كتاب الطهارة (باب الماء الطاهر) الجزء 1 ص 16

[4] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق، ص 143.

[5] رواه مسلم في الصحيح عن أبي سعيد الخدري، كتاب الحيض (باب إنما الماء من الماء) ، الرقم 343

[6] رواه مالك في الموطأ، كتاب الجامع (باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة)

[7] رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب العتاقة والولاء(باب مصير الولاء لمن أعتق) ص76.

المطلب الرابع: ترجيحات الأمير في بعض مسائل الصلاة

1-مفهوم الترجيح لغة واصطلاحا:

الترجيح لغة[1]: يقال: رَجّح الشّيء بيده : وَزَنَه، ونَظَرَ مَا يُثقله ، والرَّاجح: الوَازن ، وأَرْجَح الميزان أي: أَثْقله حتى مَال ، ورَجَحَ في مَجْلسه يَرجُح : إذا ثَقُلَ فَلم يَخفَّ

اصطلاحا[2]: قال فخر الدين الرازي: (الترجيح تقوية أحد الطرفين على الآخر فيُعلم الأقوى فيُعمل به ويُطرح الآخر).

2-مفهوم الصلاة لغة واصطلاحا:

الصلاة لغة[3]: على المشهور أنها الدعاء، **أما شرعا[4]:**" فهي قربة فعلية ذات إحرام وسلام، أوسجود فقط " فدخل في الطرف الأول صلاة الجنازة والطرف الثاني سجود التلاوة.

الفرع الأول: في" فصل الرعاف":

أولا: تصوير المسألة:

ذكر الشيخ خليل أن: "مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ"[5]، وفَسّرَ الشيخ الخرشي ذلك، فقال: "وَالْمَعْنَى إنّ مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ أَوْ قَلْسٌ أَوْ بَلْغَمٌ يَسِيرٌ طَاهِرٌ وَلَمْ يَزْدَرِدْ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ انْفِصَالِهِ إلَى مَحَلَّ يُمْكِنُ طَرْحُهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ"[6].

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة:

أشار الشيخ الأمير إلى أن ذِكْرَ " البَلْغَم " هنا لا مجال له؛ لأنه طاهِرٌ مطلقا، فلا يُفْسِدُ صلاة ولا صوما، أما القَلْسُ والقيء ففيهما التفصيل؛ ولذلك قال: " وبطلت بقلس وقيء"، ولا يحسن ما

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق ج2 ص 445.
[2] فخر الدين الرازي، المحصول، تحقيق: طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م، ج5/ ص397.
[3] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ج2/ ص: 1081
[4] محمد الرصاع، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ، ص: 43
[5] خليل ابن إسحاق، المرجع نفسه، ص 32
[6] الخرشي، شرح مختصر سيدي خليل، المكتبة العصرية –بيروت-، ج2 / ص25.

في الخرشي من ذكر البلغم، فإنه طاهر مطلقا، لا يفسد صلاة ولا صوما، اللهم إلا أن يرجع إلى الأفعال الكثيرة فيها."

ثالثا: أقوال المالكية:

وقد ذهب إلى هذا الشيخ علي العدوي، وقيّد عدم بطلان الصلاة بقيود ثلاثة: "القِلَّة، والغلبة، والطهارة"، وأنه متى فُقِدَ واحد منها بطلت صلاته، كما أنه استظهر أن البلغم لا يبطل الصلاة، ولو أمكن طرحه.

رابعا: الترجيح

وقد رجح الأمير أن البلغم طاهر مطلقا لا يفسد صلاة ولا صوما.

الفرع الثاني: وفى فرائض الصلاة

أولا: تصوير المسألة

وفي مسألة: "قبض اليد اليسرى باليد اليمني واختلاف شراح المدونة في فهم النَّصّ"؛ يقول الإمام خليل: "وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ؟ أَوْ إِنْ طُوّلَ؟ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلاعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وُجُوبِهِ؟ أَوْ إِظْهَارَ خُشُوعٍ؟ تَأْوِيلاتٌ.

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة

قال الشيخ الأمير: "وجاز الاعْتِمادُ بِنَفْلٍ، وكُرِهَ بِفَرْضٍ، على أقوَى التَّأويلات في الأصل"[1].

ثالثا: أقوال المالكية

وهذا الذي ذهب إليه الأمير هو ظاهر مذهب المدونة، ورجّحه فقهاء المذهب.

رابعا: الترجيح

وقد رجّح الأمير جواز القبض في النفل من غير قيد طول وكراهة الاعتماد في الفرض، إلا لقصد السنن.

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1/ ص 76.

الفرع الثالث: "في فصل قضاء الفوائت"[1]

أولا: تصوير المسألة:

في "قضاء الفوائت": يجب على الراجح في المذهب قضاء الفوائت فورًا؛ فإذا كان على إمام صلاة فائتة يسيرة "أربع أو خمس" فتركها – ولو عامدًا – وصلَّى بالمأمومين الصلاة الحاضرة؛ فيجب عليه الإعادة بعد قضاء الفائتة ليَحْصُل الترتيب.

أما المأموم الذي صلى خلفه فهل عليه الإعادة أم لا؟

هنا خلاف نصّ عليه الإمام خليل بقوله: "فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ عَمْدًا أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ، وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ؟ خِلافٌ.

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة

قال الشيخ الأمير: " والراجح لا يُعِيدُ مَأْمُومه من الخلاف في الأصل،[2]

ثالثا: أقوال المالكية في المسألة

كما في الشبراخيتي وحاشية العدوي على الخرشي، وخلافا لعبد الباقي الزرقاني والخرشي على المختصر؛ لأنه لا فائتة على المأموم، وليس الخلل في ذاتِ صلاةِ إمامِهِ فَيَسْرِي إليه.

وهذا ما اختاره اللخمي وطائفة من فقهاء المذهب.

رابعا: الترجيح

رجّح الأمير عدم الإعادة، وأشار في ترجيحه إلى من سبقه إلى ذلك، ومُعلّلا الترجيح.

الفرع الرابع: "في فصل سجود التلاوة"

أولا: تصوير المسألة

في "سجود التلاوة": يذكر الإمام خليل قولَيْن مشهورين في حكم سجدة التلاوة؛ فيقول: "وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلاَفٌ[1].

---

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص 72.

[2] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 ص 115

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة

قال الشيخ الأمير: "سُنّ لبالغ على الراجح مما في الأصل، ونُدِبَ لِصَبي.[2]

ثالثا: أقوال المالكية في المسألة

وقد ذهب إلى هذا الفقهاء الزرقاني والمواق، الخرشي والعدوي، الدردير، والدسوقي، وعليش"، ولا كلام للحطاب في المسألة.

رابعا: الترجيح

وقد رجح الأمير القول الأول أن سجود التلاوة سنة

الفرع الخامس: في فصل صلاة الجماعة "الإمامة ": [3]

أولا: تصوير المسألة

كَرِهَ الشيخ خليل إمامَةَ الأقْطَع والأَشَلَّ؛ فقال: "وَكُرِهَ أَقْطَعُ وَأَشَلُّ" .

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة

قال الشيخ الأمير: "ولا يُكْرَهُ أَقْطَعٌ وَأَشَلَّ، والأصلُ تَبعَ ابنَ وهُبٍ، وهو ضعيف.

ثالثا: أقوال المالكية في المسألة

وهذا ما عليه جمهور فقهاء المذهب، وهو رواية ابن نافع عن الإمام مالك: أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشلّ، ولو في الجمعة والأعياد.

رابعا: الترجيح

وقد رجّح الأمير عدم الكراهة، وَضَعّف القول المقابل.

الفرع السادس: "في فصل صلاة الجمعة" [4]

---

[1] خليل ابن إسحاق، المرجع نفسه ص 40.
[2] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص170.
[3] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1/ ص 192.
[4] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ح1 / ص250.

أولا: تصوير المسألة

في " صلاة الجمعة ": مسألة اسْتِقْبال المُصَلّينَ لِلْخَطِيبِ": وقد وقع فيها خلاف، وهو: هل الاستقبال سنة؟ أو واجب؟ وهل يستقبله الصف الأول بالذَّاتِ؟ أو بِالجِهَةِ؟.

ثانيا: نص الشيخ الأمير في المسألة

قال الشيخ الأمير: "والراجح سُنيّة اسْتِقْبال ذَاتِه، ولو للصف الأول، خلافا للأصل وعبد الباقي الزرقاني"[1].

ثالثا: أقوال المالكية في المسألة

أما الشيخ عبد الباقي فقال: بوجوب الاستقبال، ولكن للجهة وليس للذات. وما ذهب إليه الأمير، قال به المشايخ الحطاب والعدوي والدردير والدسوقي والصفتي وعليش؛ وذلك بناء على ما قاله الإمام مالك في الموطأ: "السنة عندنا أن يستقبل الناسُ الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب من كان منهم يلي القبلة وغيرها " وهو نص المدونة كذلك.

رابعا: الترجيح

رجّح الشيخ الأمير القول الأول في الحالتَيْنِ، مُبَيّنا المخالف في ذلك.

المبحث الثاني: الموازنة بين شرح المجموع وبعض شروح المختصر

تمهيد:

قال شيخنا الأمير في شرحه على مقدمة مجموعه: " أنه اعتمد على نصوص الأئمة، كالحطّاب، والرماصي، والشيخ على الأجهوري، الذي لخص كلامه تلاميذه، كالشيخ عبد الباقي الزرقاني، واستفاد الأمير في ذلك بما قرره شيخه الشيخ علي العدوي، في حاشيته على شرح

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 /ص 265.

الخرشي على المختصر" والشيخ الأمير لم يكن بالنسبة لهؤلاء الأئمة والمشايخ مُجَرد مُحَاكِ أو ناقل، لكنه كان مُحقّقا ومُدَقِّقا ومُرَجّحًا، فيما يتعلق بشروح هؤلاء وحواشيهم على المختصر.

ويتبين من ثنايا الاطلاع على المجموع وشرحه: أن شيخنا اطلع على عديد من المؤلفات في مذهبه اطلاع المجتهد المحقق المرجح؛ وذلك لكثرة إشارته إلى العديد من شيوخ المذهب وفقهائه بالموافقة تارة، وبالمخالفة تارة أخرى وبالتنبيه على أمور أحيانًا.[1]

ولو تَتَبَّعنا كُلَّ مسألة أشار إليها الأمير بالتحقيق والمقارنة والترجيح لطال بنا الحديث؛ لذا اقتصرنا على بيان قيمة المجموع وشرحه"، بين بعض الشروح والحواشي، لهؤلاء الأئمة والشيوخ الذين أشار إليهم الأمير آنفا، وذلك بالمقارنة والترجيح.

وقد اخترنا من تلك المؤلفات ما يلي:

1- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للإمام الحطاب

2- شرح الزرقاني على مختصر خليل، للشيخ عبد الباقي الزرقاني، وحاشية البناني عليه

3- شرح الخرشي على مختصر خليل، للشيخ عبد الله محمد الخرشي.

4- حاشية العدوي، على شرح الخرشي والمختصر.

وقد سبق أن الشيخ خليلا كان يترك كثيرًا من المسائل دون ترجيح، بينما كان الشيخ الأمير يرجّح ما كان يراه راجحًا. أما شُراح المختصر – السابقين – فكانت طريقتهم في الشرح إحدى طرائق ثلاث هي:

أ – شرح عبارة المختصر، مع بيان الرأي الراجح.

ب – شرح العبارة، دون بيان للرأي الراجح.

ج – عدم شرح العبارة أصلا، وبالتالي عدم بيان الراجح.

وبالمقارنة بين المجموع وشرحه وبين هذه الكتب، يمكن بيان أهميته في النقاط الأربع الآتية[2]:

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1/ ص 73.

[2] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 /ص 93.

1- رجحَ الأميرُ عديدا من المسائل التي تركها الشراحُ بلا ترجيح، أو لم يشيروا إليها أصلا.

2- خالف الأمير بعض الشراح فيما ذهبوا إليه من ترجيح.

3- أخذ الأمير على بعضهم أمورًا وقعت في شروحهم؛ فَنَبّه عليها.

4- أشار الأمير في ترجيحاته إلى بعض الأقوال المرجوحة لبعض فقهاء المذهب غير الشراح المذكورين، وقد جاءت تلك الأقوال منثورة في شروحهم.

المطلب الأول: مسائل تركها شُرَاحُ المختصر بلا ترجيح، أو لم يشيروا إليها أصلا، ورَجّحَها الشيخ الأمير.

أولا – مسائل تركها شُراح المختصر بلا ترجيح .

تقدّم عند المقارنة بين المجموع وبين مختصر خليل، ذكر بعض المسائل التي لم يكن لبعض الشراح فيها ترجيح.

ثانيا – المسائل التي لم يُشير إليها بعضُ الشَّراح أَصلا

1- مسألة: "العاجز عن سَتْرِ العَوْرَةِ وقد صَلَّى عُرْيَانًا"

لم يشر إليها الشيخ الحطاب، ورجح الأمير أن عليه الإعادة على الأصح ونبه على تضعيف المشايخ لما في المختصر.

2- حكم سجدة التلاوة، وهل هي سنة؟ أو فضيلة؟

كان موقف الإمام الحطاب منها، كسابِقَتَيْها، بينما رجح الأمير القول فيها بالسنية، وهو ما رجّحه المشايخ الزرقاني، والمواق، والخرشي والعدوي والدردير والدسوقي، وعليش [1]

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الأمير ترجيحات بعض الشراح

أثناء شرح الشيوخ للمسائل التي تركها الإمام خليل دون ترجيح، كانوا يُرجحون في بعض المواضع أقوالا رأوها كذلك، وخالفهم الأمير في بعض هذه الترجيحات.

1- في " صلاة الجمعة ": مسألة اسْتِقْبال المُصَلّينَ لِلْخَطِيب"

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص98

وقد وقع فيها خلاف، وهو: هل الاستقبال سنة؟ أو واجب؟ وهل يستقبله الصف الأول بالذَّاتِ؟ أو بِالجِهَةِ؟.

رجّح الشيخ الأمير القول الأول في الحالتَيْنِ، مُبَيّنا المخالف في ذلك، بقوله: "والراجح سُنيّة اسْتِقْبال ذَاتِه، ولو للصف الأول، خلافا للأصل وعبد الباقي الزرقاني".

أما الشيخ عبد الباقي فقال بوجوب الاستقبال، ولكن للجهة وليس للذات. وما ذهب إليه الأمير، قال به المشايخ الحطاب والعدوي والدردير والدسوقي والصفتي وعليش؛ وذلك بناء على ما قاله الإمام مالك في الموطأ: "السنة عندنا أن يستقبل الناسُ الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب من كان منهم يلي القبلة وغيرها " وهو نص المدونة كذلك.

المطلب الثالث: أمورٌ وَقَعَتْ في بعض الشروح ونبّه عليها الأمير[1]:

جاء في بعض الشروح أمور – تفسيرية أو إضافية – ذكرها الشّراحُ لم يَفت على الأمير التَّعَرّضَ لها، والتنبيه عليها، مما يدلّ على تحقيقه وفهمه الدقيقين، ومن ذلك:

أ- في" فصل الرعاف":

ذكر الشيخ خليل أن: "مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ"، وفَسّرَ الشيخ الخرشي ذلك فقال: "وَالْمَعْنَى إنّ مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ أَوْ قَلْسٌ أَوْ بَلْغَمٌ يَسِيرٌ طَاهِرٌ وَلَمْ يَزْدَرِدْ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ انْفِصَالِهِ إلَى مَحَلَّ يُمْكِنُ طَرْحُهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ". وأشار الشيخ الأمير إلى أن ذِكْرَ " البَلْغَم " هنا لا مجال له؛ لأنه طاهِرٌ مطلقا، فلا يُفْسِدُ صلاة ولا صوما، أما القَلْسُ والقيء ففيهما التفصيل؛ ولذلك قال: " وبطلت بقلس وقيء"، ولا يحسن ما في الخرشي من ذكر البلغم، فإنه طاهر مطلقا، لا يفسد صلاة ولا صوما، اللهم إلا أن يرجع إلى الأفعال الكثيرة فيها".

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 / ص98

وقد ذهب إلى هذا الشيخ علي العدوي، وقيّد عدم بطلان الصلاة بقيود ثلاثة: "القِلَّة، والغلبة، والطهارة"، وأنه متى فُقِدَ واحد منها بطلت صلاته، كما أنه استظهر أن البلغم لا يبطل الصلاة، ولو أمكن طرحه[1].

ب – في " صلاة السفر"[2]:

ذكر الشيخ علي العدوي في حاشيته على شرح الخرشي قولين في أن مسافة القصر في السفر باعتبار: الزمان مرحلتان، أي سير يومين معتدلين، أو سفر يوم وليلة، بسير الحيوانات المثقلة بالأحمال، ثم نقل عن الشيخ الخرشي في شرحه الكبير، العبارة التالية؛ فقال "قَالَ فِي الكبير: وُجِدَ عِنْدِي مَا نَصّهُ، وَانْظُرْ هَلْ يُحْسَبُ الْيَوْمَانِ مِن الْفَجْرِ؟ أَوْ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ؟ وَهُوَ الظَّاهِرُ " ولم يحقق الشيخ العدوي القول، ولم يعلق عليه بشيء، اللهم إلا إذا كانت كَلِمَتَيْ: "وهو الظاهر من قوله يرحمه الله.

وجاء الأمير وأشار إلى ما نقله شيخه في الحاشية، فقال: "ولا معنى لما في الحاشية عن كبير الخرشي هل مبدأ اليوم الشمس؟ أو الفجر؟ فإن معنى يوم وليلة واجبة أربع وعشرون ساعة؛ فما خرج عن اليوم دخل في الليل".

ومع تأثر الأمير بشيخه العدوي وترجيحاته، إلا أنه لم يَغِبْ عنه أن يُنَبِّهَ على مثل هذه الأمور، وأن يبدي رأيه فيها بعد تحقيقها. هذا وقد أشار الشراح إلى القولين باعتبار الزمان، ولم يتعرض أحد منهم المبدأ اليوم، وإن كان الشيخ الدسوقي قد استظهر ما قاله شيخه العدوي؛ لأن طلوع الشمس هو المعتاد للسير المعتاد للسير غالبا"، ووجهة شيخنا الأمير ظاهرة، فما خرج عن اليوم دخل في الليل.

المطلب الرابع: بعض الأقوال المرجوحة لغير شراح المختصر[3]

---

[1] هذا ولم يُشر أحَدٌ مِن الشُّراح إلى البلغم، مما يدلُّ على عدم اعتباره.

[2] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 /ص112

[3] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 ص 117

أشار الأمير عند بيانه للآراء الراجحة، إلى العديد من الآراء المرجوحة تبع فلان وهو ضعيف لبعض فقهاء المذهب؛ فكان يقول أحيانًا "خلافا لفلان"، أو "والأصل تبع فلان، وهو ضعيف".

وهذه أهمية أخرى للمجموع، الذي لم يكتف صاحبه بذكر الرأي الراجح فقط؛ بل كان يذكر – بين الحين والآخر – الرأي المرجوح عندما يقتضي المقام ذلك.

وأذكر على سبيل المثال بعض هؤلاء، فيما يلي:

1– في باب الإمامة في الصلاة: "خلافًا لابْنِ وَهْبٍ"

سبق بيان الرأي الراجح للأمير، وهو عدم كراهة إمامة الأقطع والأشلّ، وقد ذكر الرأي المقابل، وهو المرجوح الذي قال به صاحب المختصر، وتبع فيه غيره؛ فقال الأمير: "والأصل تَبعَ ابْنَ وَهْبٍ، وهو ضعيف"

وبعد هذه المقابلة بين المجموع وشرحه، وبين أهم الشروح والحواشي التي اعتمد عليها الأمير في تأليفه لمجموعه، تَبَيَّنَ بجَلاء ما يلي[1]:

أولا – ظهور الرأي الراجح في المجموع لعديد من المسائل التي تركها الشراح بلا ترجيح، أو لم يشيروا إليها أصلا.

ثانيا– تميز المجموع بالتحقيق والتدقيق في مخالفة مؤلفه لبعض الشراح فيما ذهبوا إليه من ترجيح

ثالثا– تنبيه المجموع على أمور وقعت في شروح مختصر خليل، لم تفت على مؤلّفه، مما يُعلي من قيمته الفقهية.

رابعا – إلمام المجموع بالأقوال المرجوحة لبعض فقهاء المذهب، مع الإشارة إليها، وتجلية الرأي الراجح، وبيان وجهته وهو ما يبرز أيضا أهمية مجموع الأمير، ليس فقط بين كتب المذهب المالكي.

[1] محمد الأمير المالكي، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق حمدي شلبي، مرجع سابق ج1 ص 118

الخاتمـــة

الخاتمة

الخاتمة:

إن كتاب "المجموع" لِلْعَلامَة الأمير كتاب جامع لمعظم مسائل الفقه وقد جمع فيه مؤلفه الأقوال المعتمدة في المذهب، وبين فيها خلاصة ما انتهى إليه علماء المذهب من ترجيحات وتشهيرات في المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنصيص على ما خالف فيه المتأخرون بعض أحكام فروعه.

وبعد الغوص في هذا الكتاب العظيم "مجموع الأمير وشرحه" ودراستنا لحياة الأمير وتأليفه المبارك الذي يعتبر عمدة في مراجع المذهب المالكي.

النتائج:

نخلص للنتائج التي توصلنا إليها من خلال تناولنا لثنايا البحث:

- إن التراث الفقهي للشيخ الأمير يعتبر أبرز النماذج التي يستطيع الدارس للفقه المالكي الاطلاع والحكم على مرحلة النهضة بالمختصرات والشروح والحواشي في المذهب
- إن الشيخ الأمير نسج كتابه المجموع على نهج مختصر الشيخ خليل إلا أنه ضم إليه فروعا وقام بالترجيح للمسائل التي وقع فيها الخلاف وهذبه أحسن تهذيب.
- حفل المجموع وشرحه بالآراء الفقهية المختلفة حتى خارج المذهب مع النص على الراجح تارة والإحالة على غير المذهب تقليدا وتيسيرا تارة أخرى، فبرهن المجموع على قيمته الفقهية، وتبوئه مكان الصدارة بين كتب المذهب المالكي
- بلغت الشروح والحواشي على المجموع وشرحه (ثلاثة عشر): للشيخ الأمير (اثنان)، وللشيخ الحجازي (حاشية)، وللشيخ عليش (خمسة)، وللشيخ عبد الحافظ (اثنان)، ولمشايخ آخرين (ثلاثة).
- جلّ من ألّف في الفقه المالكي بعد مجموع الأمير وشرحه أشاروا إليه.
- المجموع كان من الكتب التي تدرس بالأزهر إلى وقت قريب، على الظن أنه ترك لاحتياجه إلى تأمل وجهد –شديدين– بحيث لا يستطيع فهمه بسهولة إلا من درس كتب الفقه في المذهب، وآتاه الله تعالى فهما وعلما.

الخاتمة

- الشيخ خليل كان يترك كثيرًا من المسائل دون ترجيح، بينما كان الشيخ الأمير يرجّح ما كان يراه راجحًا. أما شُراح المختصر – الدسوقي والخرشي والزرقاني والحطاب – فكانت طريقتهم في الشرح إحدى طرائق ثلاث هي:

1-شرح عبارة المختصر، مع بيان الرأي الراجح.

2-شرح العبارة، دون بيان للرأي الراجح.

3-عدم شرح العبارة أصلا، وبالتالي عدم بيان الراجح

- رجحَ الأمير عديدا من المسائل التي تركها شرّاحُ مختصر خليل بلا ترجيح، أو لم يشيروا إليها أصلا.
- خالف الأمير بعض شراح مختصر خليل فيما ذهبوا إليه من ترجيح.
- أشار الأمير في ترجيحاته إلى بعض الأقوال المرجوحة لبعض فقهاء المذهب غير شراح المختصر المذكورين، وقد جاءت تلك الأقوال منثورة في شروحهم.

أهم التوصيات:

1-نوصي إخواننا من طلبة العلم الاهتمام بمختصرات ومصنفات المذهب المالكي لاسيما مؤلفات العلامة محمد الأمير الذي حضي بالقبول والاستحسان.

2-الحرص على دراسة الترجيحات لما فيها من اهتداء للحق وإذعان دون تعصب مقيت مذموم.

3-بلغت مؤلفات الأمير زهاء 39 مؤلفا باتت حبيسة الخزانات والمكتبات فوجب إخراجها إلى النور وسبر أغوارها وفكّ رموزها بطريقة أكاديمية ليسهل على طالب العلم فهمها وتحصيلها فإن أشدّ ما ابتليت به الأمة أن تزهد في ميراث علمائها بتضييع جهدهم وآثارهم.

4- تطرقنا في بحثنا المتواضع لباب الصلاة نموذجا ونرجو من إخواننا الطلبة التطرق للأبواب الفقهية الأخرى في كتاب "المجموع وشرحه" إبرازا لدور هذا العالم الجليل وما قدمه في الفقه المالكي.

وفي الختام نحمد الله تعالى أن وفقنا لإتمام هذا البحث، رغم قصورنا وتقصيرنا، كما نشكر من كان لنا السند والمدد والعضد في بحثنا المتواضع أستاذتنا الكريمة الدكتورة بن لسبط لدمية، ومن

الخاتمة

خلالها جميع أساتذتنا الأجلاء، ونحن بين يدي هذا العمل نقول ما قال أحد العارفين: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غيّر لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جميع البشر"

وصلى الله على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراك المستقيم وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم.

فهرس الآيات:

طرف الآية	السورة	الصفحة
﴿وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا﴾	البقرة: 35	41
﴿ يُوتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ...وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾	البقرة: 269	أ
﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾	آل عمران: 48	أ
﴿ فَتَيَمّمُوا صَعِيدًا طَيّبًا ﴾	النساء: 43	68
:﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾	النساء: 83	أ
﴿فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾	الأعراف: 19	41
﴿مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً .... لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾	التوبة: 122	ب
﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾	مريم: 12	أ
﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾	الأحزاب: 34	أ
﴿ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ﴾	الزخرف: 63	أ

فهرس الآحاديث:

طرف الحديث	مخرج الحديث	الصفحة
"ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين"	الدار قطني في السنن	أ
"من يرد الله به خيرا يفقه في الدين"	البخاري	ب
"اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل"	الحاكم في المستدرك	ب
" إنما الولاء لمن أعتق"	مالك في الموطأ	69
" الماء طهور"	ابن حجر في التلخيص	68
" لو عَاشَ إِبْرَاهِيمُ لكان نَبِيًّا "	السخاوي في المقاصد	43
" إنما الماء من الماء"	مسلم	69
" لا بقين دينان في جزيرة العرب"	مالك في الموطأ	69

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1- القواميس:

- أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

2- الكتب:

- محمد الأمير المالكي، ضوء الشموع شرح المحموع، ج1، تحقيق محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، دار يوسف بن تاشفين، مورتانيا، 2005 .

- عبد الرحمن بن جاد الله، حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، 2018.

- عبد العظيم المسلم، تراجم أعيان علماء المنوفية عبر القرون الهجرية، الكتاب العربي، مصر، 2011.

- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار احياء التراث العربي ،بيروت، ج11.

- محمد نووي بن عمر بن عربي الشافعي الجاوي، متن قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث، تحقيق: محمد يوسف ادريس، دار الزرقاء، الأردن، 2008.

- حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي ، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية.

– حمدي عبد المنعم شلبي، الشيخ محمد الأمير وأثره في الفقه المالكي، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، 1983.

– خليل ابن إسحاق، مختصر العلامة خليل، دار الشهاب –باتنة الجزائر– .

– محمد الأمير، مجموع الأمير وشرحه، تحقيق: حمدي عبدالمنعم شلبي، مكتبة المشارق –مصر–، 2021.

- فخر الدين الرازي، المحصول، تحقيق: طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م.

– خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، الأعلام، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

– عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ج1، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، 1988.

– عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، ج 4، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.

– علي بن محمد التميمي الصفاقسي، تقريب البعيد الى جوهرة التوحيد، مجلة الزيتونة، دون سنة نشر.

– محمد السنباوي الأمير، كتاب ثمر الثمام شرح "غاية الإحكام في آداب الفهم والإفهام"، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2009.

– محمد بن أحمد بن محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، ج1، دار الفكر، 1989.

– محمد كامل الفقي، كتاب الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، المطبعة المنيرية بالأزهر الشريف.

– محمود شاكر أبو فهر، جمهرة مقالات محمود شاكر، جمع: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003.

– وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، واخرون، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة "من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم"، مجلة الكمة، بريطانيا.

3– المجلات العلمية:

– باسم عبد الرحمن البابلي، رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد الأمير الكبير المالكي 1233هـ دراسة وتحقيق، مجلة رفوف المجلد 6 العدد 1، 2018.

–بلعقون عبد الرحمان، مختصر خليل وأهميته في الفقه المالكي، مجلة الأحياء، المجلد 19، العدد 1، 2019.

4- المواقع الإلكترونية:

– محمد الجودي، الشيخ محمد الكبير أشهر فقهاء المالكية في عصر الاضطرابات السياسية، على الموقع

https://www.gwady.net/2022/06/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%81%D9%82%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9/

[1] https://elsnbawey.yoo7.com/t31-topic

[1] https://elsnbawey.yoo7.com/t31-topic

– موقع تراجم عبر التاريخ، على الموقع https://pearls.yoo7.com/t2398-topic

– موقع تراجم عبر التاريخ، على الموقع https://tarajm.com/people/67637

فهرس المحتويات

مقدّمة:..... أ
الفصل الأول: ترجمة الأمير والتعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية.....16
المبحث الأوّل: ترجمة الشيخ الأمير وبيان مؤلفاته الفقهية وغيرها 17
المطلب الأول: التعريف بالأمير..... 17
المطلب الثالث: المؤلفات الفقهية..... 36
المطلب الرابع: المؤلفات غير الفقهية 40
المبحث الثاني: التعريف بالمجموع وشرحه وأهميته الفقهية..... 50
المطلب الأوّل: التعريف بالمجموع..... 50
المطلب الثاني: التعريف بشرح المجموع..... 52
المطلب الثالث: أقوال العلماء عن المجموع..... 53
المطلب الرابع: التعريف بالشروح والحواشي على المجموع وشرحه.....54
الفرع الأول: في تقديم كتاب الإكليل للأمير.....54
الفرع الثاني: الشروح والحواشي على المجموع وشرحه.....55
المبحث الأول: المقارنة بين المجموع وبين مختصر خليل وبيان ترجيحات الأمير..... 58
المطلب الأول: الرأي الراجح بين الشيخ خليل، وبين الشيخ الأمير.....59
المطلب الثاني: فروع فقهية ذكرها الأمير في مجموعه لم ترد في مختصر خليل 63
الفرع الأول: فروع فقهية في "المجموع" لم ترد في المختصر"..... 63
الفرع الثاني: مسائل خالف فيها الشيخ الأميرُ رَأْيَ الشيخ خليل. 64
المطلب الثالث: المخالفة في التعبيرات بين المختَصَرين..... 65
المطلب الرابع: ترجيحات الأمير في بعض مسائل الصلاة..... 68
الفرع الأول: في" فصل الرعاف": 68
الفرع الثاني: وفى فرائض الصلاة.....72

الفرع الثالث: "في فصل قضاء الفوائت".....72

الفرع الرابع: "في فصل سجود التلاوة".....73

الفرع الخامس: في فصل صلاة الجماعة "الإمامة ".....74

الفرع السادس: "في فصل صلاة الجمعة".....74

المبحث الثاني: الموازنة بين شرح المجموع وبعض شروح المختصر..... .72

المطلب الأول: مسائل تركها شُرَاحُ المختصر بلا ترجيح، أو لم يشيروا إليها أصلا ورَجّحَها الشيخ الأمير.....73

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الأمير ترجيحات بعض الشراح..... 74

المطلب الثالث: أمورٌ وَقَعَتْ في بعض الشروح ونبّه عليها الأمير:..... 75

المطلب الرابع: بعض الأقوال المرجوحة لغير شراح المختصر.....76

الخاتمة..... .77

فهرس الآيات.....85

فهرس الآحاديث.....86

قائمة المصادر والمراجع.....87

الفهرس.....90

ملخص المذكرة:

البحث بعنوان: ترجيحات الشيخ محمد الأمير المالكي من خلال شرحه على المجموع الفقهي "كتاب الصلاة أنموذجا"، قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، فالمقدمة عناصرها معلومة، وبعدها جعلنا الفصل الأول لدراسة ترجمة الشيخ الأمير والتعريف بمجموعه الفقهي وشروحه والحواشي عليه بحيث استوى على مبحثين؛ فالأول: ترجمنا فيه للشيخ الأمير، والثاني: عرّفنا فيه بالمجموع وشرحه والحواشي عليه. وأما الفصل الثاني جعلناه لدراسة تطبيقية لأهم ترجيحات الشيخ الأمير من خلال كتابه المجموع وشرحه "كتاب الصلاة أنموذجا" مقارنة بينه وبين مختصر الشيخ خليل، وبعد الخوض في المقارنة بين الكتابين السالف ذكرهما و أهم الشروح عليهما، أفردنا مطلباً خاص تناولنا فيه ست مسائل فقهية من كتاب الصلاة، وفي الأخير تضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

The research Is entitled: The preferences of Sheikh Muhammad al-Amir al-Maliki through his explanation of the jurisprudential collection “The Book of Prayer as a Model.” We divided this research into an introduction, two chapters, and a conclusion. The elements of the introduction are known, and then we made the first chapter to study the translation of Sheikh al-Amir and introduce his jurisprudential collection, its explanations, and footnotes to it, so that it consisted of two sections. ; The first: We translated it by Sheikh Al-Amir, and the second: We introduced the collection, its explanation, and footnotes to it. As for the second chapter, we devoted it to an applied study by comparing Al-Majmu’ and the summary of Sheikh Khalil, and explaining the most important interpretations of Sheikh Al-Amir through his book Al-Majmu’ and his explanation of “The Book of Prayer as a Model,” where we separated it in a special topic in which we dealt with six jurisprudential issues from the Book of Prayer, and in the end the conclusion includes the most important results and recommendations.

ملخص المذكرة